

قضية
جزر الماليفيناس
في الأمم المتحدة



La Cuestión de las
ISLAS MALVINAS
en la Organización de las Naciones Unidas



قضية جزر المالديف في الأمم المتحدة



مكتب تمثيل الأرجنتين لدى دولة فلسطين

رئيس مكتب التمثيل: ادواردو ليونيل ديمايو

نائب رئيس مكتب التمثيل: رودريغو لوبيز جادانو

ملحق: ماريا فرناندا تونيون

مكتب تمثيل الأرجنتين لدى دولة فلسطين

قضية جزر الماليفيناس في الأمم المتحدة

قضية جزر الماليفيناس في الأمم المتحدة

104 صفحة، 15 x 20 cm

1. الأرجنتين - العلاقات الخارجية مع بريطانيا
2. ماليفيناس (الجزر، الأرجنتين) - تاريخ
3. العلاقات الخارجية
4. السيادة - ماليفيناس (الجزر، الأرجنتين)

ترجمة: ليث القطامي

تجميع: دانة عموص

طباعة: توربو ديزاين

نسخة 2015

الفهرس

6	مقدمة.....
12	صراع جزر الماليفيناس في الفترات ما بين 1945 إلى 2012.....
12	1. فترة 1945-1965.....
16	2. فترة 1966-1982.....
24	3. فترة 1982-1989.....
26	4. فترة 1989-2012.....
28	موقف الأرجنتين.....
30	قرارات الأمم المتحدة.....

- نقل المعلومات بموجب المادة 73e من الميثاق 1946
- إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب - القرار 1514 للعام 1960
- القرار 2065 (الدورة 20) مسألة جزر ماليفيناس 1965
- القرار 3160 لعام 1973
- القرار 49/31 لعام 1976
- القرار 9/37 لعام 1982
- القرار 12/38 لعام 1983
- القرار 6/39 لعام 1984
- القرار 21/40 لعام 1985
- القرار 40/41 لعام 1986
- القرار 19/42 لعام 1987
- القرار 25/43 لعام 1988

مقدمة

كانت جُزُرُ ماليفيناس تُشكّلُ جزءاً من المنطقة التي كانت تخضع لسيطرة إسبانيا، منذ أن دخلت الصكوك الدولية الأولى التي أعادت تقسيم "العالم الجديد" حيز التنفيذ، وذلك بعد فترة وجيزة من اكتشافها في عام 1492. إن القرارات البابوية ومعاهدة تورديسيلاس لعام 1494 قد شكّلتا الصكوك الأولى، التي من خلالها تمّت الموافقة على ممتلكات إسبانيا، بموجب القانون الدولي في تلك الفترة.

منذ أوائل القرن السادس عشر، وخلال الجزء الأكبر منه، سلك الملاحون الإسبان الذين كانوا يخدمون إسبانيا الطرق البحرية، على طول الساحل الأمريكي الجنوبيّ باتجاه الجنوب، وذلك بحثاً عن ممرّ بين المحيطين. وقد أدّى ذلك إلى اكتشاف جزر ماليفيناس من قِبَل أعضاء حملة ماغاجانيس البحرية في عام 1520. ومنذ ذلك الحين سجّلت على الخرائط الأوروبية بأسماء مختلفة، وظلت ضمن المناطق التي كانت تسيطر عليها فعلياً السلطات الإسبانية.

أثناء القرن السابع عشر، وصل إلى جزر ماليفيناس ملاحون من دُولٍ أخرى، ممّن غامروا في المناطق التي كانت تخضع للسيطرة الإسبانية، وذلك في ظلّ خطر ردود الفعل والاحتجاجات التي قامت بها إسبانيا، عندما تلقّت أنباءً عن مثل هذه الحملات البحريّة. غير أنّ المنطقة الجنوبيّة من أمريكا برُمّتها؛ بسواحلها وبحارها وجزرها، ظلت خاضعة للسيادة الإسبانية بلا منازع، وذلك من خلال مختلف المعاهدات التي وقّعت في تلك الفترة، مثل المعاهدة "الأمريكية" لعام 1670 بين إسبانيا وإنكلترا.

إنّ معاهدة أوترخت لإحلال السلام، التي تمّ توقيعها في عام 1713، قد أدّت إلى ضمان سلامة ممتلكات إسبانيا في أمريكا الجنوبية، وأكدت على حصريّة الملاحة في جنوب المحيط الأطلسي. وافقت إنكلترا على هذه البنود

بصفتها دولة موقعة على اتفاقيات أوترخت والمعاهدات اللاحقة في القرن الثامن عشر، والتي أعادت التأكيد عليها. ومع ذلك، فإنه وبحلول منتصف ذلك القرن، أضحت جزر ماليفيناس هدفاً لمصلحة بريطانيا العظمى وفرنسا، اللتين كانتا تسعى لتأسيس موقع استراتيجي عبر مضيق ماجلان.

في عام 1749، علمت إسبانيا بمشروع بريطاني يرمي إلى السيطرة على جزر ماليفيناس، واحتجّت بشدّة على حكومة المملكة المتحدة، التي قررت في النهاية التخلي عن تنفيذه. وفي وقت لاحق، عندما قامت فرنسا في عام 1764 بإنشاء "بورت لويس" في جزيرة سوليداد، اعترضت إسبانيا وحصلت على اعتراف من فرنسا بحقها في الجزر. أمرت الحكومة الفرنسية بإخلاء المنشأة وتسليمها إلى السلطات الإسبانية. وقد جرّت عملية التسليم في عام 1767، ومنذ ذلك الحين كان في جزر ماليفيناس حاكمٌ إسبانيٌّ مقيمٌ فيها، يأتّمُرُ بأوامر بوينس آيرس.

وفي السنة التي تلت تأسيس المنشأة الفرنسية، وصلت حملةٌ بحريةٌ بريطانيةٌ سراً إلى الأرخبيل، وكمتابعة لها، أقام عناصر من البحرية البريطانية في عام 1766 حصناً في مكان أطلقوا عليه اسم "ميناء إيغمونت"، في جزيرة تقع على الغرب من ماليفيناس العظمى. وعلى الرغم من السرية التي نفذت بها الحكومة البريطانية هذه الخطوة، فإنّ إسبانيا قد أدركت ذلك واحتجّت بقوة، مُطالبَةً بحقوقها.

وبما أنها لم تجد رداً مقبولاً، فإنها بحثت عن المنشأة غير الشرعية، وعندما عثرت عليها، في عام 1770، طردت محتليها بالقوة. ونتيجةً لهذا العمل، كانت على وشك الدخول في الحرب، التي تم تفاديها من خلال اتفاقية ثنائية وُقِّعت في عام 1771. وكانت تتألف من إعلانٍ إسبانيٍّ من خلاله إلى البريطانيين "ميناء إيغمونت" لإنقاذ شرف الملك البريطاني، وبسطت سيادتها على كامل جزر ماليفيناس، ووافقت على الإعلان الذي من خلاله كانت بريطانيا العظمى قد التزمت الصمت بشأن احتفاظ إسبانيا بحقوقها.

وكجزء من الاتفاقية، فقد تم الاتفاق شفهيًا على انسحاب البريطانيين من "ميناء إيغمنت" في وقت لاحق، وهو الأمر الذي جرى في عام 1774. ومنذ ذلك الحين، كانت السلطات الإسبانية العاملة في بويرتو سوليداد، قد واصلت ممارسة سلطتها وسيطرتها على الأرخبيل بأكمله.

في عام 1790، ومع التوقيع على معاهدة سان لورنزو دي الإسكوريال، تعهدت بريطانيا بعدم إقامة أية منشآت على السواحل الشرقية والغربية لأمريكا الجنوبية، أو الجزر المتاخمة المحتلة بالفعل من قبل إسبانيا، كما كانت حالة جزر ماليفيناس.

إنَّ تعاقبَ الحُكَّامِ الإسبانِ على جزر ماليفيناس، والذي بَلَغَ عَدْدُهُم اثنين وثلاثين حاكمًا، قد استمر حتى عام 1811، وهو العام الذي طلبت فيه مونتيفيديو من حامية بويرتو سوليداد الدفاع عن النظام الملكي أثناء حرب الاستقلال التي تَمَّ شَتُّها حديثًا. وفي سياق هذا الصراع، كانت أولى الحكومات الوطنية للأقاليم المتحدة، قد أخذت جزر ماليفيناس بعين الاعتبار خلال مختلف الأعمال الإدارية، واعتبرتها جزءًا لا يتجزأ من أراضيها، الموروثة عن إسبانيا من خلال تعاقب الدول، بموجب مبدأ أوتي بوسيديتيس جوريس لعام 1810.

في عام 1820، وعلى الرغم من الصراعات الداخلية التي كانت تواجهها الدولة الأرجنتينية، فإنَّ الكولونيل في القوات البحرية الأرجنتينية دافيد خيبيت قد تَوَلَّى منصبه في جزر ماليفيناس نيابةً عن الأقاليم المتحدة لريو دي لا بلاتا. وقد جرى ذلك في احتفالٍ عامٍّ أُقيم في بويرتو سوليداد، وحَضَرَهُ صيادو الذئاب البحرية والحيثان من عدة جنسيات، من ضمنهم أمريكيون وبريطانيون، ممن وصلوا إلى الجزر في سياق عملهم. وقد تَمَّ نَشْرُ النَّبَأِ في وسائل الإعلام في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، من دون أي تعليق رسمي في هذين البلدين. ولم تبدِ بريطانيا العظمى أيةً مُطالَبَةً بِجُزُرِ ماليفيناس

في عملية اعتراف الدولة الأرجنتينية، والتي انتهت مع توقيع معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة، في عام 1825.

وخلال عام 1820، قامت الحكومات الأرجنتينية بإجراءات مختلفة تُنبئ سيادتها على جزر مالفيناس، بما في ذلك تعيين الحكام، والقانون الخاص بالموارد السمكية ومنح تنازلات إقليمية. وقد تمّ في هذا الإطار تطوير بويرتو سوليداد، الذي كان سكانه يعملون في تربية الماشية، وصيد الذئب البحرية وتوفير الخدمات للسفن التي كانت ترسو في الميناء.

في العاشر من حزيران/يونيو من عام 1829، أصدرت الحكومة الأرجنتينية مرسوماً بشأن إنشاء القيادة السياسية والعسكرية لجزر مالفيناس. وبعد أن التزمت الصمت لأكثر من نصف قرن من الزمن، والذي تعاقبت خلاله حكومات إسبانية وأرجنتينية على جزر مالفيناس دون معارضة، فقد احتجت المملكة المتحدة على هذا المرسوم في تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1829، وذلك في إطار مصلحتها الاستراتيجية المتجددة في جنوب المحيط الأطلسي.

في أواخر عام 1831، كانت سفينة حربية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية، قد اجتاحت بويرتو سوليداد، انتقاماً لإلقاء السلطات الأرجنتينية القبض على سفينة لصيادي الذئب البحرية من الجنسية الأمريكية، وذلك بسبب انتهاكهم القانون الخاص بالصيد. فشرعت الحكومة الأرجنتينية على الفور ببدل الجهود الرامية إلى الحصول على تعويضات من الولايات المتحدة، وأرسلت أيضاً مركباً شراعياً من القوات البحرية، لاستعادة النظام في الجزر، والذي اختلّ بسبب وصول السفينة الأمريكية.

عندما تمت استعادة النظام في بويرتو سوليداد، ظهرت في الثالث من كانون الثاني/يناير من عام 1833 سفينة شراعية تابعة للبحرية الملكية البريطانية، بدعم من سفن حربية أخرى كانت في المنطقة المجاورة، قد هددت باستخدام القوة المتفوقة، وطالبت بالاستسلام وتسليم الساحة. وبعد طرد السلطات الأرجنتينية، كان قائد السفينة البريطانية قد عيّن أحد سكان بويرتو سوليداد

مسؤولاً عن المقر، وأبحر عائداً إلى قاعدته. في عام 1834 عينت الحكومة البريطانية ضابطاً من البحرية مسؤولاً على الجزر، وفي عام 1841 اتخذت قراراً بشأن "استعمار" جزر ماليفيناس وتعيين "حاكم".

إن استخدام القوة الذي جرى في عام 1833، في وقت السلم دون اتصال أو إعلان مسبق من قبل حكومة صديقة للجمهورية الأرجنتينية، قد تم على الفور رفضه والاحتجاج عليه. في السادس عشر من كانون الثاني/يناير من عام 1833، وعندما وصلت إلى بوينس آيرس الأخبار الأولى عمّ حدث في جزر ماليفيناس، كانت الحكومة الأرجنتينية قد طلبت توضيحات من القائم بالأعمال البريطاني، الذي كان يجهل العمل الذي قامت به سفن بلاده.

في الثاني والعشرين من كانون الثاني/يناير، قدم وزير العلاقات الخارجية احتجاجاً إلى المسؤول البريطاني، والذي تم تجديده وتوسيعه مراراً وتكراراً من قبل الممثل الأرجنتيني في لندن. وقد قبلت المطالب الأرجنتينية بالرفض من جانب حكومة المملكة المتحدة.

وظلت المسألة عالقة، وهو الأمر الذي اعترف به وزير الشؤون الخارجية البريطاني في عام 1849. أما الجانب الأرجنتيني فقد واصل طرح القضية على مختلف مستويات الحكومة ونوقشت في كونغرس الأمة. في عام 1884، وأمام عدم وجود ردّ على الاحتجاجات، اقترحت الأرجنتين إحالة القضية إلى التحكيم الدولي، وهو ما رفضته أيضاً المملكة المتحدة دون إبداء الأسباب.

خلال النصف الأول من القرن العشرين، كانت الحكومات الأرجنتينية المتعاقبة قد عمّمت ممارسة تقديم احتجاجات إلى المملكة المتحدة، وتقديم عروض وتحفظات إلى الهيئات المعنية المتعددة الأطراف، كلما علمت بالأعمال البريطانية الأحادية الجانب، والتي تم من خلالها تجاهل السيادة الأرجنتينية. وفي تلك الفترة أيضاً امتد النزاع ليصل إلى مناطق الجزر الأخرى في جنوب المحيط الأطلسي والقطب الجنوبي، والتي كانت

الأرجنتين والمملكة المتحدة، وفي بعض الحالات بلدان ثالثة قد بدأت فيها بتطوير أنشطة مختلفة.

في عام 1908، ضمت بريطانيا أراضي (جورجيا الجنوبية وجنوب أوركني، وشتلاند الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية، فضلاً عن أراضي القطب الجنوبي، التي أطلق عليها البريطانيون اسم أرض غراهام) "كتبعيات استعمارية" لجزر مالفيناس. في عدة مناسبات، قامت الأرجنتين بتوسيع احتجاجاتها لتصل إلى تلك الأراضي. ومع بدء دخول معاهدة أنتاركتيكا حيز التنفيذ في عام 1960، تمت تغطية النزاع على مسألة السيادة على جزر جنوب أوركني وشتلاند الجنوبية، والجزء التابع لأراضي القطب الجنوبي بموجب المادة الرابعة من هذه المعاهدة. أما المناطق الأخرى، أي جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية، فلا تزال حتى الآن إلى جانب جزر مالفيناس محل نزاع على السيادة مع المملكة المتحدة، والمعروفة باسم "مسألة جزر مالفيناس".

صراع جزر الماليفيناس في الفترات ما بين 1945 إلى

2012

1. فترة 1945-1965

إن ما يُسمّى "مسألة جزر ماليفيناس"، التي تُعرف بالنزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، على جزر ماليفيناس وجورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، لم تكن موجودة فقط في منظمة الأمم المتحدة منذ بداية عملها، وإنما كانت أيضاً موجودة أثناء عملية إنشائها، عندما عقد مؤتمر في سان فرانسيسكو حول المنظمة الدولية، خلال نهاية الحرب العالمية الثانية.

وهناك، في أيار/مايو من عام 1945، وخلال مناقشة المهام التي ستقوم بها الجمعية العامة للمنظمة التي كانت على وشك أن يتم إنشاؤها، تناولت اللجنة الرابعة للمفوضية الثانية مسألة الأراضي غير المستقلة، ونظام الثقة الذي خضعت له. وفي سبيل تقادي انتشار تطبيقه في الأراضي التي كانت تطالب بها الأرجنتين، والتي كانت محل نزاع بشأن بسط السيادة عليها، كان الوفد الوطني قد أبدى تحفظاً بشأن الحقوق، والذي ورد في تقرير المقرر، لافتاً إلى أن الجمهورية "إن تقبل في أي حال من الأحوال، بأن يتم تطبيق هذا النظام في/ أو على الأراضي التابعة للأرجنتين، سواء أكانت تخضع لمطالبات أو منازعات أو في حوزة دول أخرى".

في العام التالي، وخلال الدورة الأولى لجلسات الجمعية العامة، قدمت الدول القائمة بالإدارة لائحة بالمناطق غير المستقلة، والتي من شأنها أن تندرج تحت الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص في مادته ال (73، الفقرة هـ)، على التزام تلك القوى، بإحالة معلومات إلى الأمين العام

بشأن تلك المناطق. أدرجت المملكة المتحدة جُزُرَ ماليفيناس على اللائحة، التي على أساسها كانت الجمعية العامة قد أعدت القرار 66 (I)، الذي اعتمد في الرابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر من عام 1946. وبما أن جزر ماليفيناس قد أتى على ذكرها هذا القرار، فإنَّ الوفد الأرجنتيني قد أجرى تحفظاً جديداً لحقوقه السيادية، وهو الموقف الذي راح يتكرَّر كلما عمدت اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة إلى مناقشة المعلومات التي قدمتها المملكة المتحدة بشأن تلك المنطقة.

وخلال مناقشة هذه القضية في الدورة الثانية لجلسات الجمعية العامة، أكَّد الوفد الأرجنتيني من جديد على تحفظه، لافتاً إلى أنَّ المعلومات التي قدمتها حكومة المملكة المتحدة بشأن جزر ماليفيناس بموجب المادة 73، لم تقلل ولم تؤثر على ملكية جمهورية الأرجنتين للجزر الأنفة الذكر، كما أنها لم تكن تعترف بالأفعال التي كان من الممكن أن تقوم بها أيَّة قوَّة أخرى في جزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية، فضلاً عن الجزر القطبية الجنوبية الأخرى، والأراضي القطبية القارية الواقعة ضمن قطاع أنتاركتيكا الأرجنتيني.

في عام 1955، أعادت جمهورية الأرجنتين التأكيد على حقوقها، ونفت مزاعم المملكة المتحدة، عندما أعربت هذه عن استعدادها لقبول القرار الصادر عن محكمة العدل الدولية، بشأن ما يُسمى "تبعيات جزر ماليفيناس". وخلال رده على التصريحات التي أدلى بها المندوب البريطاني لدى اللجنة الرابعة بشأن قبول قرار محكمة العدل الدولية من جانب المملكة المتحدة، أجاب الوفد الأرجنتيني أنه لم تكن توجد مثل تلك العلاقة التبعية، وأكد أنه حتى في حال وُجدت، فلم يكن بمقدور المملكة المتحدة أن تستعين بها؛ لأنَّ جزر ماليفيناس كانت تابعة للأرجنتين.

في الرابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر من عام 1960، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 1514 (د-15) "إعلان منح الاستقلال

للبلدان والشعوب المستعمرة"، والذي شدد على "ضرورة الإنهاء السريع وغير المشروط للاستعمار في جميع أشكاله ومظاهره"، وتكريس مبدئين أساسيين تم من خلالهما توجيه عملية إنهاء الاستعمار، هما: مبدأ تقرير المصير ومبدأ وحدة الأراضي. وينص هذا القرار في الفقرة السادسة، على أن "كُلَّ محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لبلد ما، تكون متنافية مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة". هذه القيود المفروضة على مبدأ تقرير المصير ينبغي أن يتم إلغاؤها، من أجل احترام السلامة الإقليمية للدول.

في هذه المرحلة من تطور مسألة جزر ماليفيناس في الأمم المتحدة، التي بدأت اعتباراً من عام 1945، ولغاية منتصف عام 1960، كانت هناك سِمَةٌ ثابتة لصياغة المطالبات والاحتفاظ بالحقوق الأرجنتينية. ومع إدراج هذه القضية في عملية إنهاء الاستعمار بدأت مرحلة جديدة.

في شهر آذار/مارس من عام 1964، أعدت الأمانة العامة وثيقة عمل تم عرضها على اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، تحتوي على معلومات حول الأراضي التي كان ينطبق عليها القرار 1514 (د-15). ونظراً لإدراج جزر ماليفيناس في الوثيقة المذكورة، كانت بعثة الأرجنتين قد قامت بردة فعل للتأكيد على إغفال المعطيات التاريخية والجوانب القانونية"، الذي ينقص حقوق جمهورية الأرجنتين" وطلب المشاركة في مناقشات اللجنة الفرعية الثالثة المتعلقة بمسألة الأراضي الصغيرة، أثناء استعراض الوضع السائد في الجزر.

وعلى الرغم من المعارضة البريطانية، فقد تمكنت الأرجنتين من المشاركة في مناقشة اللجنة الفرعية الثالثة الخاصة. في أيلول/سبتمبر من عام 1964، ألقى المندوب الأرجنتيني، خوسيه ماريارودا، كلمة تطرق فيها إلى الأسس التاريخية والقانونية للمطالبة بالسيادة الأرجنتينية.

كانت "كلمة رودا" قد شكلت معلماً تاريخياً في تطور النزاع على سيادة جزر ماليفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية، في حين كان أول نزاع تتم إحالته إلى هيئة الأمم المتحدة، التي أكدت بدورها على وجوده، وأوصت حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة بالدخول في مفاوضات ثنائية، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية.

في الواقع، وفي أعقاب التوصيات المتتالية للجنة الفرعية الثالثة واللجنة الخاصة، وافقت الجمعية العامة في السادس عشر من كانون الأول/ ديسمبر من عام 1965 على القرار 2065 (د-20)، الذي وبعد الاعتراف "بوجود نزاع بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية بشأن مسألة السيادة على هذه الجزر، يدعو حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، إلى المضي قدماً وبدون تأخير نحو المفاوضات التي أوصت بها اللجنة الخاصة [...] من أجل إيجاد حل سلمي للمشكلة، مع مراعاة أحكام وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والقرار 1514 (د-15)، الصادر عن الجمعية العامة، فضلاً عن مصالح سكان جزر ماليفيناس".

إن هذه الدعوة التي قدمتها الأمم المتحدة إلى الأرجنتين والمملكة المتحدة لإجراء مفاوضات بشأن مسألة السيادة، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح سكان جزر ماليفيناس، قد تم تجديدها في وقت لاحق، من خلال قرارات أخرى للجمعية العامة واللجنة الخاصة كما سنرى لاحقاً. وبالتالي، فإن المجتمع الدولي بعد اعترافه بوجود نزاع على السيادة فيما يتعلق بمسألة جزر ماليفيناس، وتحديد طابعه الثنائي بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، والتأكيد على أنه ينبغي حله بالوسائل السلمية والتفاوض بين الطرفين، في إشارة صريحة إلى المصالح وليس إلى رغبات سكان الجزر، تستبعد تطبيق مبدأ تقرير المصير. وهذا يرجع إلى أن خصوصية مسألة جزر ماليفيناس، التي تكمن في أن المملكة المتحدة احتلت الجزر بالقوة في عام 1833، وطردت السكان المقيمين هناك، ولم تسمح لهم بالعودة، منتهكة بذلك السلامة

الإقليمية للأرجنتين. لذلك، فقد تم استبعاد تطبيق مبدأ تقرير المصير، ذلك أن ممارسته من جانب سكان الجزر، من شأنها أن تتسبب في "تعطيل الوحدة الوطنية وسلامة الأراضي" في الأرجنتين.

2. فترة 1966-1982

في إطار عملية إنهاء الاستعمار الخاصة بهيئة الأمم المتحدة، وبعد أن اعتمدت الجمعية العامة القرار 2065 (د-20) تم الشروع في عملية المفاوضات الثنائية التي استمرت حتى عام 1982. وخلال هذه الفترة، ناقش كلا البلدين سيناريوهات مختلفة لتسوية النزاع، غير أنهما قد أخفقا في التوصل إلى اتفاق.

عقب العمل الذي بدأت به الأرجنتين في عام 1964 تحت رعاية الأمم المتحدة، دعت الحكومة الوطنية رسمياً المملكة المتحدة إلى الشروع في المفاوضات التي أوصى بها المجتمع الدولي لحل النزاع على مسألة السيادة. كانت الحكومة البريطانية قد غيرت موقفها، ولأول مرة وافقت على إجراء مفاوضات ثنائية. هذه المفاوضات تُلقت أول دفعة من خلال وزير خارجية كلا البلدين، اللذين عقدا اجتماعاً في بوينس آيرس في أوائل عام 1966. وبالفعل، فإن الزيارة التي قام بها مايكل ستيوارت في كانون الثاني/يناير من عام 1966، وكانت الزيارة الأولى لوزير خارجية بريطاني إلى الأرجنتين، قد سمحت بالإبقاء على الاتصالات الأولية على المستوى الوزاري بشأن قضية جزر مالفيناس، التي كانت جزءاً من جدول أعمال الاجتماعات مع وزير الخارجية زافالا أورتيز، وذلك بهدف دخول المفاوضات.

ونتيجة لهذه المحادثات، أجمع الوزيران على مواصلة المفاوضات دون تأخير، والتي أوصى بها القرار الأنف الذكر، وذلك من خلال الطرق الدبلوماسية أو عن طريق تلك الوسائل التي يتم الاتفاق عليها، من أجل إيجاد

حل سلمي للمشكلة، وتحاشي أن تؤثر المسألة على العلاقات الممتازة التي تربط بين الأرجنتين والمملكة المتحدة. واتفق كلا الوزيرين على نقل هذا القرار إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

عقدت الجولة الأولى من المفاوضات في شهر تموز/يوليو من 1966 في لندن، وجرى تقييمها من قبل وزارة الخارجية الأرجنتينية بأنها إيجابية جداً، لأن الوفد البريطاني لم يدع مكاناً للشك، في أن المملكة المتحدة كانت مستعدة للتفاوض دون شروط مسبقة. وكانت هذه المرة الأولى التي جلست فيها بريطانيا على طاولة المفاوضات منذ عام 1833، وأبدت استعداداً مواتياً لحل النزاع. ومنذ هذه المرحلة الأولية من عملية التفاوض، طالبت الأرجنتين باستعادة السيادة على الأراضي المتنازع عليها، وتعهدت باحترام مصالح سكان الجزر وأسلوب حياتهم، بموجب القرار 2065 (د-20).

وقد عقدت في لندن أيضاً الجولة الثانية بين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر من العام نفسه، والتي اقترح فيها الجانب البريطاني المضيّ قدماً نحو تحسين التواصل بين الجزر والأراضي الإقليمية الأرجنتينية، وذلك بهدف التوصل إلى اتفاق في المستقبل بشأن السيادة. أعربت المملكة المتحدة لأول مرة عن استعدادها للموافقة على "نقل السيادة".

خلال عام 1967، بدأت مرحلة من المحادثات غير الرسمية الدائمة، التي أتاحت الإبقاء على وتيرة التفاوض دون الاقتصار على جولات رسمية. في هذه المرحلة ظهرت المشاريع الأولى للاتفاقية، التي كانت ترمي إلى إيجاد حل للنزاع، وجرى تناول قضايا السيادة والتواصل. في أيلول/سبتمبر من ذلك العام، اجتمع وزيراً خارجية كلا البلدين في نيويورك، وذلك خلال حضورهما هناك للمشاركة في الجلسة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو الأمر الذي تكرر عدة مرات في السنوات اللاحقة. وانطلاقاً من هذه المحادثات، مضى دبلوماسيون من كلا البلدين قدماً، نحو صياغة وثيقة تعكس مستوى الاتفاق الذي تم التوصل إليه. وبناءً على اقتراح الجانب

البريطاني، أخذت هذه الوثيقة شكل مذكرة تفاهم، التي وافق على نصها كل من فريقَي التفاوض في آب/أغسطس من عام 1968، لتخضع فيما بعد إلى الموافقة النهائية من قبل الحكومتين المعنيتين.

من بين النقاط الرئيسية لمذكرة التفاهم برز "الهدف المشترك، الذي هو إيجاد حل نهائي للنزاع على السيادة بشكلٍ وديّ، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح سكان الجزر،" وأنّ تعقد كلتا الحكومتين العزم على إحراز تقدم سريع مع إجراءات تطبيقية، لتعزيز حرية التواصل والتنقل بين الأراضي الإقليمية والجزر".

وافقت الحكومة الأرجنتينية على النص المتفق عليه على طاولة المفاوضات، وأبلغت المملكة المتحدة أنها جاهزة للتوقيع عليه، وكانت في انتظار قرار الحكومة البريطانية للمضي قدماً في توقيعه. الوزراء المسؤولون عن هذه القضية في الحكومة البريطانية وافقوا أيضاً على النص المتفق عليه. في ذلك الوقت، عندما كانت هناك آمال في توقيع مذكرة التفاهم، كانت تسريبات التفاوض التي تداولتها الصحافة البريطانية وأثرها على التوقعات السياسية المحلية، قد أدت بالحكومة إلى إرجاء القرار النهائي. وقد أسفر ذلك عن اعتراض البرلمان على هذا الاتفاق، فضلاً عن وسائل الإعلام البريطانية، وهو الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى تخلي المملكة المتحدة عن المشروع في أواخر عام 1968.

أسفرَ ذلك عن تَوَقُّفِ المفاوضاتِ بشأنِ السيادة، انطلاقاً من عام 1969. وقد تَمَّ البحثُ في ذلك الوقتِ عن نهجٍ جديدٍ، يُرَكِّزُ على تحقيق التفاهم حيال الإجراءاتِ العملية المتعلقة بالتواصل، والقيام في الوقت نفسه، بتحفظ متبادل على المواقف بشأن مسألة السيادة. وجرّت هذه "المحادثات الخاصة" خلال عام 1970 وانبثق عنها الإعلان المشترك بشأن التواصل بين جزر مالفيناس والبر الرئيسي الأرجنتيني في الأول من تموز/يوليو من عام 1971، والذي تم الاتفاق عليه في بوينس آيرس من خلال تبادل المذكرات، تحت صيغة

الحفاظ على مواقف كل طرف في مجال احترام السيادة: "على الرغم من أن هناك اختلافاً بين الحكومتين فيما يتعلق بالظروف التي كان من المفترض أن تتوفر لإيجاد حل نهائي للنزاع حول السيادة على جزر مالفيناس، فإنه لا يمكن أن تُفسر النقاط الواردة في الإعلان المشترك السالف الذكر، الذي وافقت عليه كلتا الحكومتين في ذلك التاريخ، على أنها:

(أ) التنازل من قبل أيٍّ من الحكومتين عن أيِّ حقٍّ في السيادة الإقليمية على جزر مالفيناس.

(ب) الاعتراف بموقف الحكومة الأخرى، أو دَعْمِهِ حيال السيادة الإقليمية على جزر مالفيناس.

(ج) لا يجوز لأيٍّ عملٍ أو نشاطٍ يجري نتيجة دخول الإعلان المشترك السالف الذكر حيز التنفيذ، أن يُشكّل أساساً لتأكيد أو دعم أو نفي موقفٍ أيٍّ من الحكومتين بشأن السيادة الإقليمية على جزر مالفيناس "رسائل تبادلها وزير الخارجية الأرجنتيني، لويس ماريا دي بابلو باردو والقائم بالأعمال البريطاني، ثيوفيلوس بيترز، في الخامس من آب/ أغسطس من عام 1971).

اتفاق عام 1971- الإعلان المشترك بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، اشتمل على مجموعة من التدابير العملية، وانطلاقاً من تلك اللحظة، شرعت كلتا الحكومتين في تنفيذها لتسهيل حركة الأشخاص والبضائع بين البر الرئيسي للأرجنتين وجزر مالفيناس، في كلا الاتجاهين، وذلك من أجل تعزيز إقامة العلاقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وقد جرى إطلاع الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، على هذه الاتفاقيات التي تم التوصل إليها، مع الإشارة إلى أن التدابير التي اتخذتها الحكومتان، أخذت بعين الاعتبار مصالح شعب جزر مالفيناس، وفقاً للقرار 2065 (د-20)، وكانت ترمي إلى المساهمة في الجهود المبذولة من جانب الطرفين على حد سواء، في سبيل التوصل إلى

حل ودي ودائم للنزاع على مسألة السيادة. هذه الاتفاقات كانت تمثل مرحلة من المسار نحو تسوية نهائية للنزاع.

ولتنفيذ التدابير المتفق عليها في عام 1971، استمرت المشاورات المنتظمة ضمن إطار اللجنة الاستشارية الخاصة التي أنشئت في بوينس آيرس، في الوقت الذي كان يقوم فيه فريق من القوات الجوية الأرجنتينية ببناء مطار مؤقت بالقرب من عاصمة جزر مالفيناس، وكانت شركة الخطوط الجوية التابعة للدولة تقدم الخدمات الجوية بين تلك الجزر والبر الرئيسي الأرجنتيني. وبالتزامن مع افتتاح المطار الذي بنته الأرجنتين في تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1972، فقد أُجريت في جزر مالفيناس جولة جديدة من المحادثات الخاصة بشأن التواصل، والتي تم من خلالها التطرق إلى قضايا مثل إعطاء منح دراسية إلى طلاب الجزر للدراسة في البر الرئيسي الأرجنتيني، وإرسال معلمات لغة إسبانية إلى الجزر، وإنشاء المراسلات البريدية والبرقية والهاتفية، والسياحة والزيارات التي يتم الإشراف عليها، والتبادل الثقافي، وزيادة التبادل التجاري والمصرفي وغيرها.

بذلت جمهورية الأرجنتين جهداً كبيراً لتسهيل التواصل مع جزر مالفيناس، الذي اعترفت به المملكة المتحدة واستغله سكان الجزر لتحسين أوضاع العزلة التي وجدوا أنفسهم فيها. ولكن ليس بسبب تمسكها بالتواصل، كانت الحكومة الأرجنتينية قد تخلت عن هدفها الرئيس في المفاوضات، أي استعادة ممارسة السيادة. هذا ما أكدته وكررتة خلال المحادثات الخاصة، وعند وصول نقطة التقدم الذي تم إحرازه في أواخر عام 1972، أصرت على أن الجولة المقبلة تشمل مسألة السيادة. ونظراً لهذا المطلب، اعتمدت الحكومة البريطانية موقفاً مراوفاً، أبقت عليه خلال اللقاءات التي جرت في عام 1973.

ونظراً لهذا الموقف السلبي البريطاني، قامت جمهورية الأرجنتين بعمل دبلوماسي مكثف على المستوى المتعدد الأطراف، وهو الأمر الذي أدى إلى

اعتماد القرار 3160 (28) من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر من عام 1973، الذي نال تصويت الأغلبية الساحقة، ولم يصوت أحد ضده، واعترف "بالجهود المتواصلة التي بذلتها الحكومة الأرجنتينية"، وشدد على "ضرورة تسريع المفاوضات المنصوص عليها في القرار 2065 (د-20) [...] من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع القائم بين كلتا الحكومتين على مسألة سيادة جزر مالفيناس.

وانطلاقاً من موقف الأرجنتين الثابت والرؤية المشتركة على نطاق واسع للمجتمع الدولي، اختبرت الحكومتان في السنوات المتعاقبة بعض الخيارات لإعادة توجيه المفاوضات. وهكذا جرى للمقترح البريطاني في حزيران/يونيو من عام 1974 والذي كان يرمي إلى مشاركة بريطانيا والأرجنتين في السيادة على جزر مالفيناس، تمهيداً لإيجاد حل نهائي للنزاع على السيادة. وكانت هذه الفكرة قد لقيت اهتماماً كبيراً من قبل الحكومة الأرجنتينية، التي قدمت على الفور اقتراحاً لإدارة مشتركة، والذي تناول العناصر الرئيسية للمقترح البريطاني، واستكملة من خلال مقترحات لم يُشر إليها في ذلك. وعلى الرغم من أنه كان هناك تقارب بين المقترحين في البداية، بما يكفي لمواصلة المفاوضات، إلا أنهما لم يتكلا بالنجاح.

ومع ذلك، فقد واصلت الحكومة الأرجنتينية حفاظها على التزاماتها المنبثقة عن المحادثات الخاصة والاتفاقات المتعلقة بالتواصل. في هذا السياق، تم في أيلول/سبتمبر من عام 1974 التوقيع على اتفاقيتين عن طريق تبادل المذكرات التي كانت قيد المناقشة؛ الاتفاقية الأولى تتعلق بتوريد وتسويق منتجات (واي بي أف) في جزر مالفيناس، والثانية تتعلق بالتدابير الرامية إلى تسهيل التجارة ونقل البضائع بين جزر مالفيناس والبر الرئيسي الأرجنتيني، ولا تمس كلتا الاتفاقيتين بالمواقف المتعلقة بالسيادة.

وفي موازاة ذلك، استمرت جمهورية الأرجنتين في محاولة إقناع المملكة المتحدة إزاء التفاوض لإيجاد حلٍّ نهائيٍّ للنزاع على مسألة السيادة. وكانت

قد ظهرت خلال عام 1975 فكرة إمكانية الاشتراك في السيادة أو الإدارة المشتركة، والتي تداولتها وسائل الإعلام الرسمية البريطانية، ونظرت إليها الحكومة الأرجنتينية باهتمام، غير أنه لم يتم الاتفاق عليها خلال المفاوضات.

في عام 1976 سادت حالة من التوتر بين البلدين، والتي كانت تغذيها الأعمال البريطانية الأحادية الجانب في منطقة النزاع. وفي أواخر ذلك العام، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 31/49 (31) بأغلبية ساحقة، مع معارضة المملكة المتحدة فقط، والذي اعترف مرة أخرى "بالجهود الأرجنتينية المستمرة" من أجل "تسهيل عملية إنهاء الاستعمار وتعزيز رفاهية سكان الجزر"، وطلب من حكومتي البلدين "تسريع المفاوضات بشأن النزاع على السيادة، على النحو المطلوب في القرارين 2065 (د-20) و3160 (28)" وحث كلا الجانبين "على الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تتطوي على إدخال تعديلات أحادية الجانب على الوضع، أثناء مرور الجزر بالعملية التي أوصت بها القرارات" الأنفة الذكر.

ولاستئناف الحوار، فقد جرى عَقْدُ اجتماعاتٍ استكشافيةٍ غير رسميةٍ، والتي اقترحت من خلالها المملكة المتحدة خطين متوازيين للتفاوض، الأول حول التعاون الاقتصادي، والثاني حول "العلاقة الدستورية الافتراضية في المستقبل بين جزر مالفيناس والأرجنتين"، والذي من خلاله يمكن النظر في مسألة السيادة. واستناداً إلى هذه الشروط، ففي نيسان/أبريل من عام 1977، تم تعيين الإطار لجولات رسمية في المستقبل، من خلال بيان مشترك، أوضح أن تلك الجولات نفسها كانت تشير إلى "العلاقات السياسية في المستقبل، بما في ذلك مسألة السيادة، بشأن جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية، والتعاون الاقتصادي الخاص بتلك الأراضي، ولا سيما جنوب غرب المحيط الأطلسي بشكل عام".

شاركت الأرجنتين في الجولات التي تلتها مبادرات معينة، مثل تحديث نظام الإدارة المشتركة، وقائمة مرجعية لمناقشة الحماية والضمانات التي كانت

الحكومة الوطنية على استعداد لمنحها لسكان الجزر، واقترح للاتفاق على نظام من شأنه أن يتيح للأرجنتينيين شراء السلع في الجزر. غير أنها تعرضت جميعها بسبب العوائق التي وضعها الجانب البريطاني، الذي أعرب فقط عن اهتمامه في التفاوض على اتفاقية تعاون، لتسهيل استغلال الموارد الطبيعية في المنطقة المتنازع عليها. وتم إنشاء فريقَي عملٍ منفصلَيْن، أحدهما خاصٌّ بالسيادة، والآخر خاصٌّ بالتعاون، غير أنه في أواخر عام 1978، كانت المناقشة الوحيدة التي كان من الممكن أن تحقق تقدماً، كانت تلك التي تتعلق بالتعاون العلمي. ومع ذلك، فإنَّ مشروعَ الاتفاق الذي تمَّ التوصلُ إليه في هذا الشأن لم تتم الموافقة عليه.

في عام 1980، اقترح الجانب البريطاني تغييراً في النهج، الذي كان يتضمن الإبقاء على المحادثات السرية والاستكشافية، على أساس "نقل" سيادة جزر مالفيناس إلى الأرجنتين، وفي الوقت نفسه توقيع عقد إيجار من قبل هذه الأخيرة لصالح المملكة المتحدة لفترة زمنية طويلة. هذه المحادثات جرت خلال تلك السنة، وكانت الحكومة الأرجنتينية حريصة على المضي قدماً، ولا سيما في مناقشة فترة الإيجار. ومع ذلك، فإن المفاوضات لم تحقق تقدماً. ومن خلال اتصالات غير رسمية جرى فقط إنعاش الحوار الثنائي للاتفاق على إطار لجولة جديدة، ولكنها في نهاية المطاف لم تحدث.

في أوائل عام 1982، اقترحت الحكومة الأرجنتينية نهجاً جديداً يقوم على إنشاء لجنة دائمة خاصة بالمفاوضات، تجتمع شهرياً لمدة عام، من أجل حل النزاع على السيادة. في شباط/فبراير من ذلك العام عقد اجتماع في نيويورك للنظر في الاقتراح. وعلى الرغم من أن البيان المشترك أعاد التأكيد على إرادة الطرفين في إيجاد حل تفاوضي للنزاع على السيادة، إلا أن المملكة المتحدة لم تعط رداً على اقتراح الأرجنتين. ونظراً للمواقف المتضاربة للحكومة البريطانية، فقد قررت الحكومة الأرجنتينية، إصدار بيان في أوائل آذار/مارس، أعلنت فيه طابع المفاوضات، وحثت المملكة المتحدة على قبول الاقتراح الأرجنتيني الأخير. في هذه الحالة، وقعت أحداث أدت إلى الصراع

المسلح، دون العودة إلى استئناف المفاوضات الثنائية بشأن مسألة السيادة، وهو الوضع الذي لا يزال قائماً حتى يومنا هذا بسبب الرفض البريطاني.

3. فترة 1982-1989

إنَّ الصراع الذي وقع في عام 1982 لم يغير من طبيعة النزاع بين الأرجنتين والمملكة المتحدة على سيادة جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية، وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، والتي استمرت في انتظار التفاوض والتسوية. وهكذا، خلال دورة جلسات الجمعية العامة التي بدأت في أيلول/سبتمبر من عام 1982 تم اعتماد قرار 37/9، الذي طالب الأرجنتين والمملكة المتحدة باستئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع على السيادة في أقرب وقت ممكن، مذكراً بالقرارين 2065 (د-20) و3160 (28)، وأكد مجدداً على ضرورة أن تأخذ الحكومتان بعين الاعتبار مصالح سكان جزر مالفيناس.

وقد صوتت 90 دولة لصالح هذا القرار وعارضته 12 دولة، من ضمنها بريطانيا، بينما امتنعت 52 دولة أخرى عن التصويت.

وانطلاقاً من هذا القرار، ومع استعادة الديمقراطية في عام 1983، استأنفت جمهورية الأرجنتين مطالبتها السلمية بالسيادة، وأعربت مراراً عن استعدادها لاستئناف المفاوضات في إطار تفويض الأمم المتحدة، الذي تم تجديده بشروط مماثلة. في ذلك العام، اعتمدت الجمعية العامة القرار 38/12، الذي أعادت فيه التأكيد على ما ورد في القرار 37/9، وعُيِّنَتْ عن أسفها حيال عدم إحراز تقدم في تنفيذه، لافتة إلى اهتمام المجتمع الدولي بأن تستأنف الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات.

في عام 1984، اعتمدت الجمعية العامة القرار 39/6، الذي أشارت فيه إلى القرارات السابقة المتعلقة بقضية جزر مالفيناس، وكانت "تتظربلق، إلى أنه

وعلى الرغم من الوقت الذي انقضى منذ اعتماد القرار 2065 (د-20)، فإنَّ النزاع الذي طال أمده لم يتم إيجاد حلٍّ له بعد".

في عام 1985، ومن خلال القرار 40/21، حثت الجمعية العامة من جديد الطرفين على إيجاد حل للنزاع عن طريق المفاوضات، ورفضت مقترحي التعديل، اللذين كانت المملكة المتحدة تسعى من خلالهما إلى إدخال مبدأ تقرير المصير غير القابل للتطبيق على مسألة جزر ماليفيناس، في الجزء التمهيدي وفي الجزء المتعلق بالقرارات. وقد اعتمد هذا القرار بأغلبية كبيرة، حيث أيدته 107 دول، وامتنعت عن التصويت له 41 دولة وعارضته أربع دول فقط، من ضمنها بريطانيا. في السنوات اللاحقة اعتمدت الجمعية قرارات مماثلة: 41/40 1986 في عام 1986، و 42/19 في عام 1987، و 43/25 في عام 1988. وبعد ذلك، اعتمدت اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار سنوياً حتى الآن، وبموافقة لاحقة من الجمعية العامة القرارات بشأن مسألة جزر ماليفيناس، والتي تكرر فيها دعوتها الطرفين إلى استئناف المفاوضات لإيجاد حل سلمي للنزاع على مسألة السيادة.

على الرغم من هذا الرأي المتجانس الذي يدعمه المجتمع الدولي من خلال قرارات الجمعية العامة واللجنة الخاصة في فترة ما بعد الصراع، فإن المملكة المتحدة لا تزال ترفض استئناف المفاوضات مع الأرجنتين بشأن مسألة السيادة، والتي توقفت في شباط/فبراير من عام 1982. كذلك كانت هذه القضية على طاولة المفاوضات قبل الصراع، وفي اللحظة الأولى بعد الحرب كان الموقف البريطاني قد تمثل بالتأكيد على أن النزاع على السيادة قد توقف. في وقت لاحق، غيرت بريطانيا موقفها. والآن، مع تجاهل الطابع الثنائي للنزاع على السيادة والدعوة إلى مبدأ تقرير المصير غير القابل للتطبيق على هذه القضية، الذي رفضته هيئة الأمم المتحدة مراراً وتكراراً في هذه المسألة، ترفض التفاوض على تسوية النزاع من خلال إخضاعها القرار لتصويت مواطنيها في الجزر.

ينبغي أن تؤخذ مصالح السكان في الاعتبار وليس رغبتهم، كما تبين الأمم المتحدة في مختلف الوثائق المتعلقة بمسألة جزر ماليفيناس. ويحدث ذلك لأن المنظمة أدركت أن السكان الذين تفرضهم القوة الاستعمارية، كما هي حالة جزر ماليفيناس لا يحضرهم الحق في حرية تقرير المصير، لأنهم لا يختلفون عن شعب المنطقة. وقد تم الاعتراف بالطابع البريطاني لهؤلاء السكان من قبل المملكة المتحدة، ومنذ عام 1983 يعتبرون مواطنين بريطانيين، وفقاً لقانون الجنسية البريطانية الذي دخل حيز التنفيذ اعتباراً من ذلك العام. في حالة جزر ماليفيناس، إذا كان بالإمكان السماح بتقرير المصير للسكان الذين يحملون الجنسية البريطانية، فإنه يُسمح لمجموعة من الناس من القوة الاستعمارية نفسها، أن تقرر مصير الأراضي التي تطالب بها دولة أخرى جردتها منها هذه القوة الاستعمارية بالقوة، منذ ما يقرب من مئتي سنة.

4. فترة 1989-2012

جرى استئناف العلاقات القنصلية انطلافاً من البيان المشترك الصادر في التاسع عشر من تشرين الأول/أكتوبر من عام 1989، والعلاقات الدبلوماسية انطلافاً من البيان المشترك الصادر في الخامس عشر من شباط/فبراير من عام 1990.

إنّ السياسة التي تم انتهاجها في عام 1989 لإعادة بناء العلاقات الثنائية بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة، قد سبقها تفاهم حول الظروف التي من خلالها يعرض كلا البلدين وجهات نظرهما بشأن النزاع على السيادة على جزر ماليفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها.

وانطلافاً من بيانات مدريد المشتركة لعامي 1989 و1990، تم الاتفاق على صيغة الاحتفاظ أو الحفاظ على سيادة جزر ماليفيناس وجورجيا الجنوبية

وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وهو الأمر الذي أتاح للطرفين اعتماد تفاهات مؤقتة منصوص عليها في بيانات مشتركة متتالية، وتبادل المذكرات بشأن المسائل العملية المتعلقة بجنوب المحيط الأطلسي، مع الاحتفاظ بالمواقف المتعلقة بحقوق السيادة على تلك الأراضي. وقد تم تطبيق هذا الشرط على جميع الاجتماعات الثنائية التي كانت تعقد منذ عام 1989، حول الجوانب العملية لمسألة جزر مالفيناس، فضلاً عن التصريحات والتصرفات من قبل الطرفين، أو الأطراف الثالثة والتي حدثت نتيجة لما تم الاتفاق عليه في الاجتماعات. إن استخدام الصيغة المذكورة أعلاه، يعني أن كلا الطرفين يعترفان بوجود نزاع بشأن مسألة السيادة على جزر مالفيناس. وتهدف التفاهات المؤقتة التي تم اعتمادها حول الجوانب العملية للنزاع، إلى المساهمة في خلق ظروف مواتية لاستئناف المفاوضات المتعلقة بالسيادة.

ومع ذلك، فإن مسألة السيادة، وهي القضية المركزية للنزاع، لم يتم التطرق إليها بعد، وذلك نظراً لعدم موافقة المملكة المتحدة على إدراج هذه القضية في المفاوضات، وعلى الرغم من الدعوات المتكررة للمجتمع الدولي من أجل إيجاد حل نهائي.

يحتوي الدستور الوطني، منذ الإصلاح الذي جرى في عام 1994، على المرسوم المؤقت الأول الذي ينص على أن: "الأمة الأرجنتينية، تؤكد على سيادتها المشروعة وغير القابلة للتقادم على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، لكونها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الوطنية. إن استعادة الأراضي المذكورة والممارسة الكاملة للسيادة، مع احترام طريقة حياة سكانها ووفقاً لمبادئ القانون الدولي، هي هدف دائم للشعب الأرجنتيني ولا يمكن التنازل عنه".

موقف الأرجنتين

تنتهج الحكومة الأرجنتينية سياسة دولة فيما يتعلق بمسألة جزر مالفيناس، من أجل السعي إلى استئناف المفاوضات بشأن مسألة السيادة، والامتثال للتفاهات المؤقتة في إطار صيغة السيادة مع المملكة المتحدة، والمتصلة بالجوانب العملية لجنوب المحيط الأطلسي، التي لا تزال سارية المفعول، معلنة استعدادها للدخول في تفاهات جديدة، تؤثر اهتمام الجانب الأرجنتيني، وتساعد في خلق الظروف الملائمة لاستئناف المفاوضات حول مسألة السيادة.

وتكرر كذلك أمام المنظمات الدولية والمحافل الإقليمية الأخرى والإقليمية الثنائية وأمام المجتمع الدولي، الدعوة للمملكة المتحدة، للتفكير في رفضها الشديدا لتلبية الدعوات الدولية المتكررة لاستعادة المفاوضات حول مسألة السيادة، وفقاً للقرارات والإعلانات الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، فضلاً عن استعداد الأرجنتين الدائم لهذا الغرض. وفي الوقت نفسه، فإن الحكومة الأرجنتينية تؤكد من جديد على احترام طريقة حياة سكان الجزر، التي يكفلها الدستور، والالتزام الأرجنتيني بالنظر إلى مصالحهم، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة.

مع الأخذ بعين الاعتبار ما سبق، ترفض الأرجنتين وتعارض على الأعمال البريطانية الأحادية الجانب في المنطقة المتنازع عليها، والتي تتعارض مع أحكام القرار 31/49 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي يحث الطرفين على الامتناع عن إدخال تعديلات أحادية الجانب على المسألة، طالما أن الجزر تمر بعملية إنهاء الاستعمار التي أوصت بها الجمعية العامة.

وتواصل المملكة المتحدة تجاهل المجتمع الدولي، الذي يحث كلا الجانبين على استئناف المفاوضات لحل النزاع حول مسألة السيادة، وتستمر في تطوير الأنشطة الأحادية الجانب في المنطقة المتنازع عليها، والتي تشمل استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، وإجراء المناورات العسكرية، بما في ذلك إطلاق الصواريخ من جزر مالفيناس.

قرارات الأمم المتحدة

(ترجمة غير رسمية)

نقل المعلومات بموجب المادة 73e من الميثاق

أقرت الجمعية العامة في 9 شباط 1946 قرارا بشأن الشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتي. من خلال هذا القرار طلب من الأمين العام أن يدرج في تقريره السنوي ملخصا عن تلك المعلومات، والتي تصل إليه عن طريق أعضاء الأمم المتحدة بند 73 من الميثاق والذي يتعلق بالظروف الاقتصادية، الاجتماعية والتعليمية في الأراضي المسؤولين عنها، غير أولئك الذين ينطبق عليهم الفصلين الثاني والثالث عشر.

تلاحظ الجمعية العامة أن المعلومات التي تم نقلها من قبل حكومات: استراليا بخصوص الظروف في بابوا، فرنسا بخصوص الظروف في غرب أفريقيا الفرنسية، أفريقيا الاستوائية الفرنسية، ارض الصومال الفرنسية، مدغشقر والتبعت، القواعد الفرنسية في أوقيانوسيا، الهند الصينية، المنشآت الفرنسية في الهند، كاليدونيا الجديدة والتبعت، سانت بيير وميكلون، المغرب، تونس، هبريدس الجديدة تحت الحكم الانغلو فرنكفوني، مارتينيك، جواديلوب، غيانا الفرنسية، وريونيون (دون المساس الوضع المستقبلي لهذه المناطق). نيوزيلندا بشأن الأوضاع في جزر كوك (دون المساس في أي تفسير للمصطلح "الأراضي التي لا تتمتع بالحكم الذاتي" نظرا لان جزر الكوك هي جزء أساسي من نيوزيلندا. المملكة المتحدة بشأن الأوضاع في بربادوس، بيرمودا، غيانا

البريطانية، هندوراس البريطانية، فيجي، غامبيا، وجبل طارق، وجزر ليوارد، موريشيوس، سانت لوسيا، محمية وزنجبارز والولايات المتحدة الأمريكية بشأن الأوضاع في ألأسكا، ساموا الأمريكية، وغوام وهاواي ومنطقة قناة بنما بويرتو ريكو وفيرجن ايلاندز.

وتشير الجمعية العامة أن الدول التالية أعلنت رغبتها عن نقل المعلومات بلجيكا عن الكونغو البلجيكية، الدنمارك في غرينلاند، هولندا على جزر الهند، سوريناموكوراكاو. نيوزيلندا عن جزر توكيلاو، المملكة المتحدة عن عدن (المستعمرة والمحمية) جزر البهاما، باسوتولاند، باوتشاناالاند، أرض الصومال البريطاني، بروناي، قبرص، دومينيكا، جزر المالديف¹ جولد كوست (المستعمرة والمحمية) وغرينادا، وهونغ كونغ، جامايكا، كينيا(مستعمرة ومحمية)، اتحاد الملايو، مالطا ونيجيريا وبورنيو الشمالية، روديسيا الشمالية نياسالاند، وسانت هيلانة وتوابعها، سانت فنسنت، ساراواك، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سوازيلاند، ترينيداد وتوباغو، محمية أوغندا، واللجنة العليا لشؤون الأراضي غرب الباسيفك (جبلبرت و مستعمرة جزر إليس، محمية جزر سليمان البريطانية، جزر بيتكيرن).

¹ بما يتعلق بجزر المالديفاس تحفظ الوفد الأرجنتيني في الاجتماع 25 على ان حكومة الأرجنتين لا تعترف بسيادة الأرجنتين على جزر مالديفاس. ومن ثم تحفظت الحكومة البريطانية وأكدت عدم اعترافها بسيادة الأرجنتين على جزر المالديفاس.

تم التأكيد على أهمية ربط الأراضي غير المتمتعة بالحكم الذاتي بعمل الوكالات المتخصصة، كوسيلة للوصول الى اهداف الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة.

تم مراجعة الإجراءات التي يجب أن تتبعها المنظمة والمرتبطة بالمعلومات المرسلة من قبل الاعضاء بخصوص الشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بدقة عالية.

وبالتالي فالجمعية العامة،

1. تدعو الأعضاء الى ارسال المعلومات التي بحوزتهم الى الامين العام

قبل 30 حزيران من كل عام.

2. توصي بأن المعلومات المرسلة في دورة عام 1947 من قبل

أعضاء الأمم المتحدة بموجب المادة e73 من الميثاق يجب تلخيصها

وتحليلها وتصنيفها من قبل الأمين العام وإدراجها في تقريره إلى

الدورة الثانية للجمعية العامة، وذلك في ضوء الخبرة المكتسبة، قد

تكون الجمعية العامة قادرة على اتخاذ قرار سواء قد يكون أي إجراء

آخر مرغوب فيه للتعامل مع مثل هذه المعلومات في السنوات

المقبلة؛

3. توصي بان يقوم الأمين العام بالتواصل مع الوكالات المتخصصة وذلك من اجل توفير كل المعلومات المطلوبة الى الجهات المختصة والمعنية

4. تدعو الأمين العام ان يعقد لجنة خاصة قبل بضعة أسابيع من افتتاح دورة من دورات الجمعية العامة، على أن تتألف من أعضاء متساويين في العدد من الدول التي أرسلت معلومات بموجب المادة e73 من الميثاق وممثلي الأعضاء المنتخبون من الجمعية العامة لهذه الجلسة على أساس التوزيع الجغرافي.

5. تدعو الأمين العام أن يطلب من منظمة الأغذية والزراعة، منظمة العمل الدولية، اليونسكو، منظمة الصحة العالمية، منظمة التجارة الدولية، عندما تتعقد أن ترسل مستشارين إلى اللجنة الخاصة.

6. تدعو اللجنة الخاصة لدراسة الملخص الذي أعده لأمين العام وتحليل المعلومات المرسله بمقتضى المادة e73 الميثاق بهدف مساعدة الجمعية العامة في النظر في هذه المعلومات، وبهدف تقديم توصيات إلى الجمعية العامة بشأن الإجراءات الواجب إتباعها في المستقبل كوسائل لضمان ان النصائح والمشورة يتم اعتمادها.

في دورته الخامسة والستين والسادسة والستين، يومي 14 و 15 ديسمبر 1946 على التوالي، وفقا لأحكام القرار المذكور أعلاه، انتخب ثمانية أعضاء اللجنة الخاصة:

أستراليا، بلجيكا، الدنمارك، فرنسا، هولندا، نيوزيلندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة:

البرازيل والصين وكوبا ومصر والهند والفلبين، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، أوروغواي.

القرار ١٥١٤ (الدورة ١٥)

إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

إن الجمعية العامة ،

أذ تذكر أن شعوب العالم قد أعلنت في ميثاق الأمم المتحدة عن عقد ما العزم على أن تؤكد من جديد أيمانها بحقوق الإنسان الأساسية ، وبكرامة الشخص الإنساني وقيمته ، وبسواء حقوق الرجال والنساء وحقوق الأم كبيرها وصغيرها ، وأن تعزز الرقي الاجتماعي وترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح ،

وإن تدرك ضرورة إيجاد ظروف تتيح الاستقرار والرفاه وإقامة علاقات سلمية وودية على أساس احترام مبدأ تساوى جميع الشعوب في حقوقها وحققها في تقرير مصيرها ، وتكفل الاحترام العام الفعال لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين ،

وإن تدرك التوق الشديد إلى الحرية لدى كافة الشعوب غير المستقلة ، والحدود الحاسم الذي تقوم به هذه الشعوب لنيل استقلالها ،

وإدراكا منها للمنازعات المتزايدة الناجمة عن انكار الحرية على تلك الشعوب أو إتمام العقبات في طريقها ، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلم العالمي ،

وإن تأخذ بعين الاعتبار الدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة لمساعدة الحركات الهادفة إلى الاستقلال في الأقاليم المشمولة بالحماية والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ،

وإن تدرك أن شعوب العالم تحدوها رغبة قوية في زوال الاستعمار بجميع مظاهره ،

وإن ترى عن اقتناع أن الإبقاء على الاستعمار يعيق انماء التعاون الاقتصادي الدولي ، ويحول دون الانماء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للشعوب غير المستقلة ، وبالتالي يمثل الأهم المتحدة للسلم العالمي ،

وإن تؤكد أنه يجوز للشعوب ، تحقيقا لغاياتها الخاصة ، التمتع بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية دون الإخلال بأية التزامات ناشئة عن التعاون الاقتصادي الدولي التائمه على مبدأ المنفعة المتبادلة والقانون الدولي ،

وإن تعتقد أنه لا يمكن مقاومة عملية التحرر وتقليها ، وأنه ينبغي ، لاجتناب الأزمات الخائرة ، وضع حد للاستعمار وجميع أساليب القمع والتمييز المقترنة به ،

وأن ترحب بنيل عدد كبير من الاقاليم غير المستقلة الحرية والاستقلال في السنوات الأخيرة ، وتذكر الاتجاهات المتزايدة القوة نحو الحرية في الاقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، وأن ترى عن افتناع أن لجميع الشعوب حقا غير قابل للتصرف في الحرية التامة وفي ممارسة سيادتها وفي سلامة اقليمها القومي ،

تعلن رسميا ضرورة وضع حد بسرعة وبدون قيد أو شرط للاستعمار بجميع صوره ومظاهره ؛ ولهذا الغرض ،

تعلن ما يلي :

١- ان اخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبي وسيادته واستغلاله يشكل انكارا لحقوق الانسان الأساسية ، ويناقض ميثاق الأمم المتحدة ، ويعيق تنمية السلم والتعاون العالميين .

٢- لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها ؛ ولها بمقتضى هذا الحق ان تحدد بحرية مركزها السياسي وتسعى بحرية الى تحقيق انمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

٣- ينبغي ألا يتخذ أبداً نقر الاستعداد في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو التعليمي ذريعة لتأخير الاستقلال .

٤- يوضع حد لجميع أنواع الاعمال المسلحة والتدابير القمعية ، الموجهة ضد الشعوب غير المستقلة ، لتكفيها من الممارسة الحرة السلمية لحقها في الاستقلال التام ، وتحترم سلامتها اقليمها القومي .

٥- يمار الى اتخاذ التدابير الثورية اللازمة في الاقاليم المشمولة بالحماية أو الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، أو جميع الاقاليم الأخرى التي لم تنل بعد استقلالها ، لنقل جميع السلطات الى شعوب تلك الاقاليم ، دون قيد أو شرط ، ووفقا لارادتها ورغبتها المعرب عنهما بحرية ، دون تمييز بسبب العرق أو المعتقد أو اللون ، لتكفيها من التمتع بالاستقلال والحرية التاميين .

٦- كل محاولة تستهدف التمييز الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الاقليمية لأي بلد ، تكون متنافية ومقايذ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه .

٧- تثبتم جميع الدول بأمانة ودقة أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان وهذا الاعلان على أساس المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لجميع الدول ، واحترام حقوق السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الشعوب .

الجلسة العامة ١٤٧

٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ١٥٩٢ (الدورة ١٥)

الحالة القائمة في جمهورية الكونغو

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في البند بعنوان ' الحالة القائمة في جمهورية الكونغو ' ،

وان تلاحظ ان القرارات السابقة لمجلس الامن والجمعية العامة عن هذا الموضوع لاتزال نافذة ،

تقرر ابقاء هذا البند في جدول اعمال دورتها الخامسة عشرة المستأنفة .

الجلسة العامة ٩٥٨

٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥

*

*

*

ملاحظة

تعيين اعضاء لجنة مراقبة السلم

(البند ١٨)

قررت الجمعية العامة في جلستها العامة رقم ١٦٥ المنعقدة في ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، ان تجدد تعيين الاعضاء الحاليين للجنة مراقبة السلم ، وذلك لعامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ . وعلى ذلك فان اللجنة تتألف كما يلي : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واسرائيل ، والاوروغواي ، وباكستان ، وتشكوسلوفاكيا ، والسويد ، والصين ، والعراق ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، ونيوزيلندا ، والهند ، وموندرياس ، والولايات المتحدة الامريكية .

وقد استمرت الى بياني ممثل الام المتحدة المكلف بالاشراف على الانتخابات في جزر كوك وممثل نيوزيلندا ،

وان تلاحظ ان سكان جزر كوك قد احتفظوا ، بموجب الدستور الذي بدأ نفاذه في ١ آب (اغسطس) ١٩٦٥ ، بحقهم في الانتقال الى مركز الاستقلال التام ،

١- تقر الفصلين المتعلقين بجزر كوك من تقريرى اللجنة الخاصة الممينة بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٢- وتحيط علما بالملاحظات والنتائج التي خلص اليها ممثل الام المتحدة المكلف بالاشراف على الانتخابات في جزر كوك ، وتعرب عن بالغ تقديرها للممثل ومعاونيه ؛

٣- وتعرب عن ارتياحها الى التعاون الذى قدمته حكومة نيوزيلندا الى الام المتحدة في دراستها لمسألة جزر كوك ؛

٤- وتلاحظ ان دستور جزر كوك قد بدأ نفاذه في ٤ آب (اغسطس) ١٩٦٥ ، وان سكان جزر كوك قد تولوا منذ ذلك التاريخ زمام شئونهم الداخلية ومستقبلهم ؛

٥- وترى ان ارسال المعلومات عن جزر كوك بموجب المادة ٧٣ هـ من ميثاق الام المتحدة لم يعد لازما بسبب نيل جزر كوك الحكم الذاتي الداخلي التام ؛

٦- وتؤكد من جديد مسؤولية الام المتحدة ، بموجب قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) ، عن مساعدة سكان جزر كوك على نيل الاستقلال التام في النهاية ، ان رغبوا في ذلك ، في موعد لاحق ؛

٧- وتعرب عن املها في سعي برنامج الام المتحدة الانمائي والوكالات المتخصصة للمساعدة بكل وسيلة ممكنة في انماء اقتصاد جزر كوك وتقويته .

الجلسة العامة ١٣٦٨

١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٦٥ (الدورة ٢٠)

مسألة جزر فالكلاند (ماليفيناس)

ان الجمعية العامة ،

وقد بحثت مسألة جزر فالكلاند (ماليفيناس) ،

وان تأخذ بعين الاعتبار الفصلين المتعلقين بجزر فالكلاند (مالفيناس) من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (١) ، ولا سيما المقررات والتوصيات التي اتخذتها واعتمدتها اللجنة فيما يتعلق بهذا الاقليم ،

وان ترى ان قرارها ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ قد اتخذ بدافع الرغبة الحارة في ازالة الاستعمار من كل مكان وبجميع صوره ، وان حالة جزر فالكلاند (مالفيناس) تمثل صورة من صور الاستعمار ،

وان تلاحظ وجود نزاع بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بشأن السيادة على هذه الجزر ،

١- تدعو حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية النسي المضي دون تاخير في المفاوضات التي اوصت بها اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بغية ايجاد حل سلمي للمشكلة ، مع مراعاة احكام واغراض ميثاق الامم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) ومصالح سكان جزر فالكلانسد (مالفيناس) ؛

٢- وتلتبس من الحكومتين اعلام اللجنة الخاصة والجمعية العامة في دورتها الحادية عشرة والعشرين عن نتائج المفاوضات .

الجلسة العامة ١٣٩٨

١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٦٦ (الدورة ٢٠)

مسألة جزيرة موريس

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة جزيرة موريس والجزر الاخرى التي يتألف منها اقليم جزيرة موريس ،

وقد بحثت الفصلين المتعلقين باقليم جزيرة موريس من تقريرى اللجنة الخاصة المعنية بحالة

(١) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ٨ (الجزء الاول)
(٢) A/5800/Rev.1 ، الفصل الثالث والعشرون ؛ والمرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ،
الاضافة التابعة للبند ٢٣ من جدول الاعمال (A/6000/Rev.1) ، الفصل الثاني والعشرون .

٢ - وتقرّر من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة فصله المتعلق ببروني (٥٩) ؛

٣ - وترجو من الدولة القائمة بالادارة ، وفقا لتوصية اللجنة الخاصة ، أن توفر للجنة الخاصة ما قد تحتاج اليه من معلومات ، وأن تعتمد بصورة خاصة الى الاشتراك ، وفقا لأحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، في أعمال اللجنة الخاصة المتعلقة بالمسألة ، كما أن تستقبل في الاقليم بعثة زائرة من الأمم المتحدة مؤلفة من أعضاء من اللجنة الخاصة ؛

٤ - وترجو من اللجنة الخاصة أن تقدم تقريراً عن هذه المسألة الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين .

الجلسة العامة ٢٢٠٢

١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣

٣١٦٠ (٥ - ٢٨) مسألة جزر فالكلاند (مالغيناس)

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة جزر فالكلاند (مالغيناس) ،

وان تشير الى قرارها ١٥١٤ (٥ - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ، الذي يتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

وان تشير أيضا الى قرارها ٢٠٦٥ (٥ - ٢٠) المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٥ الذي دعت فيه حكومتى الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى البدء دون تأخير في المفاوضات التي أوصت بإجرائها اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أجل إيجاد حل سلمي لمشكلة جزر فالكلاند (مالغيناس) ، مع مراعاة أحكام وأغراض ميثاق الأمم المتحدة والقرار ١٥١٤ (٥ - ١٥) ومصالج سكان جزر فالكلاند (مالغيناس) ،

وان تعرب عن قلقها العميق لعمر ثمانى سنوات على اتخاذ القرار ٢٠٦٥ (٥ - ٢٠) دون حدوث أى تقدم ملموس في المفاوضات ،

(٥٩) المرجع نفسه ، الفصل الحادى والعشرون .

وان تذكر أن القرار ٢٠٦٥ (د - ٢٠) يبين أن السبيل إلى إنهاء هذه الحالة الاستعمارية هو الوصول إلى حل سلمي للنزاع بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة على السيادة على الجزر المذكورة أعلاه ،

وان تعرب عن امتنانها للجهود المستمرة التي تبذلها حكومة الأرجنتين ، وفقا لقرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، من أجل تيسير عمليتي إنهاء الاستعمار وتعزيز رفاه سكان هذه الجزر ،

١ - تقر من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة فصليه المتعلقين بجزر فالكلاند (مالفيناس) (٦٠) ، وتقر ، بصورة خاصة ، القرار الذي اتخذته اللجنة الخاصة في ٢١ آب/ افسطس ١٩٧٣ بشأن الاقليم (٦١) ؛

٢ - وتعلن ضرورة الاسراع بالمفاوضات المنصوص في قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د - ٢٠) على اجرائها بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية من أجل الوصول إلى حل سلمي للنزاع بينهما على السيادة على جزر فالكلاند (مالفيناس) ؛

٣ - وتحت حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة ، لهذا السبب ، على البدء دون تأخير في هذه المفاوضات ، وفقا لأحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، وذلك بخية إنهاء هذه الحالة الاستعمارية ؛

٤ - وترجو من الحكومتين اعلام الأمين العام والجمعية العامة ، في أقرب وقت ممكن ، وفي موعد لا يتجاوز بأية حال دورتها التاسعة والعشرين ، عن نتائج المفاوضات الموصى بها .

الجلسة العامة ٢٢٠٢

١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣

٣١٦١ (د - ٢٨) . مسألة أرخبيل كومورو

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة أرخبيل كومورو ،

وقد استمعت الى بيان الدولة القائمة بالادارة (٦٢) ،

(٦٠) المرجع نفسه ، الفصلان الثالث والسابع والعشرون .

(٦١) المرجع نفسه ، الفقرة ١٢ من الفصل السابع والعشرين .

(٦٢) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والعشرون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ٢٠٦٤ .

٥ - وتقرر ، تحقيقا لرغبات شعب جزر توكيلاو التي أعرب عنها مشلوه ، وعملا بتوصيات البعثة الزائرة أن يطلق على الاقليم من الآن فصاعدا اسم " توكيلاو " ؛

٦ - وترى أن التدابير الرامية الى تعزيز الانماء الاقتصادي لتوكيلاو تعد عنصرا هاما في عملية تقرير المصير ، وتصرب عن أملها في أن توالي الدولة القائمة بالادارة تعزيز وتوسيع برنامجها للمساعدة المالية والناطقة المقدمة الى الاقليم ؛

٧ - وترجو من الدولة القائمة بالادارة أن تواصل ، في ضوء الآراء التي انتهت اليها البعثة الزائرة وتوصياتها ، الاستماعة بالوكالات المتخصصة ، وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، وغيرها من الهيئات الاقليمية والدولية ، في تقوية اقتصاد الاقليم ونامائه ؛

٨ - وترجو من الوكالات المتخصصة وسائر المنظمات أن تدرس أساليب ونطاق عملياتها ، لتضمن قدرتها على الاستجابة على نحو مناسب لمتطلبات الأقاليم المعاملة لتوكيلاو في صغر حجمها وعزلتها ؛

٩ - وترجو من الدولة القائمة بالادارة اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز برامج التربية السياسية ، وكذلك ضمان الحفاظ على شخصية شعب توكيلاو وتراثه الثقافي ؛

١٠ - وترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها القادمة ، في ضوء النتائج التي خلصت اليها البعثة الزائرة ، بما في ذلك امكانية القيام ، حسب الاقتضاء ، بإيفاد بعثة زائرة ثانية الى توكيلاو ، بالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، وأن توافي الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين بتقرير عن ذلك .

الجلسة المائتة وثمانون
١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦

٤٩ / ٣١ - مسألة جزر فالكلاند (ماليفيناس)

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة جزر فولكلاند (ماليفيناس) ،

وان تشير الى قراراتها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ، و ٢٠٦٥ (د - ٢٠) المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٥ ، و ٣١٦٠ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ،

وان تذكر الفقرتين المتصلتين بهذه المسألة والواردتين في الاعلان السياسي الذي اعتمدته مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المنعقد في ليما في الفترة من

٢٥ الى ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٥ ، وفي الاعلان السياسي الذي اعتمدته المؤتمر الخامس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المنعقد في كولومبو في الفترة من ١٦ الى ١٩ آب/أغسطس ١٩٧٦ (٢٧) ،

وان تمسح في اعتبارها الدائل المتعلق بجزر فالكلاند (مالفيانس) من تقرير اللجنة الخامسة السنوية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٢٨) ، وبمسيرة غامضة ، النتائج التي انتهت اليها اللجنة والتوصيات التي قدمتها فيما يتعلق بالانقليم المذكور (٢٩) ،

١ - تقرر الدائل المتعلق بجزر فالكلاند (مالفيانس) من تقرير اللجنة الخامسة السنوية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وتقرر ، وبمسيرة غامضة ، النتائج التي انتهت اليها اللجنة والتوصيات التي قدمتها ، فيما يتعلق بالانقليم المذكور ؛

٢ - وتعرب عن امتنانها للجهود المستمرة التي تبذلها حكومة الأرجنتين ، وقسمات لجمعية العامة المتعلقة بالموضوع ، لتسهيل عملية انتهاء استعمار الجزر وتعزيز رفاه سكانها ؛

٣ - وترحب من حكومتها الأرجنتين والسلطة المتحدة لبريانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، التعجيل بالمفاوضات المتعلقة بالنزاع بينهما حول السيادة على الجزر كما هو مألوف في قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د - ٢٠) و ٣١٦٠ (د - ٢٨) ؛

٤ - وتدعو الطرفين الى الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تتداوى على ادخال تعديلات انفرادية على الحالة أثناء مرور الجزر بالمطية الموسى بها في القرارين الاتفي الذكر ؛

٥ - وترحب من الحكومتين اعلام الأمين العام والجمعية العامة في أقرب وقت ممكن بنتائج مفاوضاتهما .

الجلسة العامة ٨٥

(كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦)

(٢٦) Corr.1 و A/10217 ، المرفق ، الفقرة ٨٧ .

(٢٧) A/31/197 ، المرفق الاول ، الفقرة ١١١ .

(٢٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم

٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، الفصل الثلاثون .

(٢٩) المرجع نفسه ، الفصل الثلاثون ، الفقرة ٨ .

الافريقية في ميدان التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه وغير ذلك من مجالات الاهتمام المشترك :

٢ - ترجو من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريراً عن حالة التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الافريقية :

٣ - تقرّر إدراج البند المعنون « التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الافريقية » في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والثلاثين ،

الجلسة الخامسة

٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢

٩/٣٧ - مسألة جزر فوكلاند (ماليفيناس)^(١٩)

إن الجمعية العامة ،

وقد بحثت مسألة جزر فوكلاند (ماليفيناس) ،

وإدراكاً منها أن الإبقاء على الحالات الاستعمارية يتناقض مع غاية السلم العالمي التي تتوخاها الأمم المتحدة ،

وإذ تشير إلى قراراتها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، و ٢٠٦٥ (د - ٢٠) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ ، و ٣١٦٠ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ و ٤٩/٣١ المؤرخ في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار مجلس الأمن ٥٠٢ (١٩٨٢) المؤرخ في ٣ نيسان/أبريل ١٩٨٢ و ٥٠٥ (١٩٨٢) المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٢ ،

وإذ تضع في اعتبارها حدوث توقف فعلي للأعمال العدائية في جنوب الأطلسي وتبّة الطرفين الواضحة في عدم استئنافها ،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة مراعاة الطرفين ، على النحو اللازم ، لصالح سكان جزر فوكلاند (ماليفيناس) وفقاً لما حددته الجمعية العامة في قراراتها ٢٠٦٥ (د - ٢٠) و ٣١٦٠ (د - ٢٨) ،

وإذ تعيد أيضاً تأكيد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة بشأن عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية ، والتسوية السلمية للنزاعات الدولية ،

(أ) التعاون في مهمة حفظ الطبيعة من خلال الأنشطة المشتركة والأعمال الأخرى ذات الصلة ، بما في ذلك تبادل المعلومات والتساور :

(ب) وضع المعايير للمنتجات ولعمليات الصناعة التي يمكن أن تؤثر تأثيراً ضاراً على الطبيعة ، ووضع مناهج مقف عليها لتقدير آثارها :

(ج) تنفيذ النصوص القانونية الدولية الواجبة التطبيق فيما يتعلق بحفظ الطبيعة وحماية البيئة :

(د) ضمان عدم إضرار الأنشطة الواقعة داخل حدود ولايتها أو سيطرتها بالنظم الطبيعية الواقعة في دول أخرى أو في المناطق الخارجة عن حدود ولايتها الوطنية :

(هـ) صون الطبيعة والمحافظة عليها في المناطق الخارجة عن حدود ولايتها الوطنية .

٢٢ - تقوم كل دولة بتنفيذ نصوص هذا الميثاق من خلال الأجهزة المختصة بها وبالتعاون مع الدول الأخرى ، مع إيلاء الاعتبار الكامل لسيادة الدول على مواردها الطبيعية .

٢٣ - يجب إتاحة الفرصة لجميع الأشخاص ، وفقاً لتشريعهم الوطني ، للاسهام ، منفردين أو مشاركين مع غيرهم ، في صياغة القرارات ذات الصلة المباشرة بيشنهم ، وإتاحة وسائل الانصاف أمامهم إذا لم ييسنهم ضرر أو تدهور .

٢٤ - يجب على كل شخص أن يعمل وفقاً لأحكام هذا الميثاق ، وعليه أن يسعى ، بمفرده أو مع غيره أو من خلال مشاركته في الحياة السياسية ، إلى ضمان الوفاء بأهداف ومطبات هذا الميثاق .

٨/٣٧ - التعاون بين الأمم واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الافريقية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٣٨/٣٦ المؤرخ في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ،

وقد استمعت إلى بياني الأمين العام للأمم المتحدة^(١٧) والأمين العام للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الافريقية^(١٨) بشأن زيادة تدعيم وتوسيع نطاق التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة ،

١ - تلاحظ مع الارتياح البالغ التعاون القائم الوثيق والفعال بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية -

(١٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ،

الجلسات العامة ، الجلسة ٤٩ ، الفقرات من ٢ إلى ٧ .

(١٨) المرجع نفسه ، الفقرات من ٩ إلى ١٧ .

(١٩) انظر أيضاً الفرع الأول ، الحاشية ١٠ ، والفرع العاشر بـ ٦ .

المقر ٤٠٤/٣٧ .

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء ما يترتب على الحالة الاقتصادية الدولية الراهنة من أضرار بالاقتصادات الافريقية .

وإذ تشير في هذا الصدد إلى خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية موزوفيا للتنمية الاقتصادية لافريقيا ، التي اعتمدها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته الاستثنائية الثانية المعقودة في لاغوس في ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٠ (٢١) .

وإذ تدرك الحاجة إلى قيام تعاون أوثق بين منظمة الوحدة الافريقية وجميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها المتخصصة لتحقيق الغايات والأهداف الواردة في خطة عمل لاغوس .

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء خطورة حالة اللاجئين في افريقيا واحتياجاتهم المتزايدة إلى المساعدة الدولية ، فضلا عن العبء الاجتماعي والاقتصادي الضخم الواقع على بلدان اللجوء الافريقية .

وقد نظرت في آخر تقرير للأمين العام عن المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في افريقيا (٢٢) .

وإذ يساورها بالغ القلق أيضا إزاء الحاجة إلى توفير برامج خاصة للمساعدة الاقتصادية والمساعدة الطارئة لعدد من الدول الافريقية المتضررة من مشاكل اقتصادية خطيرة ، خاصة مشاكل الأشخاص المشردين نتيجة للكوارث الطبيعية أو غيرها من الكوارث ، لتمكين تلك الدول من مواصلة تنميتها الاقتصادية بطريقة فعالة .

وإذ يساورها بالغ القلق كذلك إزاء الحالة المندھورة في الجنوب الافريقي الناجمة عن استمرار سيطرة نظام الأقلية العنصري في جنوب افريقيا على شعوب المنطقة ، وإدراكا منها للحاجة إلى تقديم مساعدة متزايدة إلى شعوب المنطقة وإلى حركات تحريرها في كفاحها ضد الاستعمار والتمييز العنصري والفصل العنصري .

وإدراكا منها لمسؤولياتها عن تقديم المساعدة الاقتصادية والمادية والإنسانية إلى الدول المستقلة في الجنوب الافريقي لمعاونتها على مواجهة الحالة الناجمة عما يتركبه نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا من أعمال عدوانية على أراضيها .

١ - تطلب إلى حكومي الاجنتين والملكمة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا التسالية أن تسأفنا المفاوضات بغية التوصل ، في أقرب وقت ، إلى حل سلمي للنزاع على السيادة فيا يتعلق بمسألة جزر فوكلاند (ماليفيناس) :

٢ - ترجو من الأمين العام أن يضطلع ، على أساس هذا القرار ، بمهمة جديدة للساعي الحميدة قصد مساعدة الطرفين في بلوغ ما هو مطلوب في الفقرة ١ أعلاه . مع اتخاذ التدابير الملائمة لهذا الغرض :

٣ - ترجو من الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة ، في دورتها الثامنة والثلاثين ، بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار :

تقرر إدراج البند المعنون « مسألة جزر فوكلاند (ماليفيناس) » في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والثلاثين .

الجلسة العامة ٥٥

٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢

١٥/٢٧ - التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية (٢٣) .

وإذ تشير إلى قراراتها السابقة بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والتدابير العملية التي اتخذت لتنفيذها ، وخاصة القرار ٨٠/٣٦ المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ،

وإذ تحيط علما بالقرارات والمقررات والاعلانات السابقة التي اتخذتها منظمة الوحدة الافريقية بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

وإذ تلاحظ مع الارتياح التعاون المستمر بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية في المجالات ذات الأهمية المشتركة .

وإذ تدرك تماما ما للدول الافريقية المستقلة حديثا من حاجات خاصة ، لاسيا فيما يتعلق بتدعيم استقلالها الوطني ، وما تبذله من جهود من أجل تحسين أحوالها الاجتماعية والاقتصادية وما للحالة الاقتصادية الدولية الراهنة من تأثير ضار باقتصاداتها .

أو اللون أو العقيدة ، بحقوق متساوية كاملة سياسية وغير سياسية ويشترك بحرية في تقرير مصيره ،

١٢/٣٨ - مسألة جزر فوكلند (مالفيناس) (٣٣)

إن الجمعية العامة ،

وقد بحثت مسألة جزر فوكلند (مالفيناس) ،

وإدراكاً منها أن الإبقاء على الحالات الاستعمارية يتنافى مع غاية السلم العالمي التي تتوخاها الأمم المتحدة ،

وإذ تقتنع اقتناعاً راسخاً بأن تنفيذ هذه « المقترحات الدستورية » سوف يزيد من خطورة الحالة المتفجرة أصلاً السائدة في جنوب أفريقيا القائمة على الفصل العنصري ،

١ - تعلن أن ما يسمى « المقترحات الدستورية » يتناقض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وأن نتائج الاستفتاء لا شرعية لها على الإطلاق ، وأن إنفاذ « الدستور » المقترح سيزيد حتماً من خطورة التوتر والصراع في جنوب أفريقيا وفي الجنوب الأفريقي بأكمله ؛

وإذ تشير إلى قراراتها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، و ٢٠٦٥ (د - ٢٠) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ ، و ٣١٦٠ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، و ٤٩/٣١ المؤرخ في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، و ٩/٣٧ المؤرخ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ،

٢ - ترفض ما يسمى « المقترحات الدستورية » وجميع الموارد الماكدة التي يقوم بها نظام الأقلية العنصرية في جنوب أفريقيا ليزيد ترسيخ حكم الأقلية البيضاء وترسيخ الفصل العنصري ؛

وإذ تشير أيضاً إلى قرار مجلس الأمن ٥٠٢ (١٩٨٢) المؤرخ في ٣ نيسان/أبريل ١٩٨٢ و ٥٠٥ (١٩٨٢) المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٢ ،

٣ - ترفض كذلك كل ما يسمى « تسوية بالتفاوض » استناداً إلى الهياكل الباثوستانية أو « المقترحات الدستورية » ؛

وقد تلقت تقرير الأمين العام بشأن بعثته للمساعي الحميدة (٣٤) ،

وإذ تأسف لعدم إحراز تقدم في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٩/٣٧ .

٤ - تعلن رسمياً أنه لن يتأتى التوصل إلى حل عادل ودائم للحالة المتفجرة في جنوب أفريقيا إلا بالقضاء الكامل على الفصل العنصري وإقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري مبني على حكم الأغلبية ، عن طريق ممارسة كل بالغ في الشعب بأكمله ممارسة كاملة وحررة للتصويت في جنوب أفريقيا متحدة وغير مفتتة ؛

وإذ تدرك مصلحة المجتمع الدولي في أن تستأنف حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشالية مفاوضاتهما من أجل التوصل ، في أقرب وقت ، إلى حل سلمي وعادل للنزاع على السيادة فيما يتعلق بمسألة جزر فوكلند (مالفيناس) ،

٥ - تحث جميع الحكومات والمنظمات على اتخاذ الإجراءات المناسبة بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ووفقاً لهذا القرار ، لمساعدة شعب جنوب أفريقيا المقيهور في كفاحه المشروع في سبيل مجتمع ديمقراطي غير عنصري ؛

وإذ تضع في اعتبارها حدوث توقف فعلي للأعمال العدائية في جنوب الأطلسي وبنته الطرفين الواضحة في عدم استئنافها ،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة مراعاة الطرفين ، على النحو اللازم ، لمصالح سكان جزر فوكلند (مالفيناس) وفقاً لما حددته الجمعية العامة في قراراتها ٢٠٦٥ (د - ٢٠) و ٣١٦٠ (د - ٢٨) و ٩/٣٧ ،

٦ - ترجو من مجلس الأمن ، على سبيل الاستعجال ، أن ينظر في الآثار الخطيرة التي تترتب على ما يسمى « المقترحات الدستورية » وأن يتخذ جميع التدابير اللازمة ، وفقاً للميثاق ، لتجنب تزايد خطورة التوتر والنزاع في جنوب أفريقيا وفي الجنوب الأفريقي بأكمله .

وإذ تعيد أيضاً تأكيد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة بشأن عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية ، والتسوية السلمية للمنازعات الدولية ،

الجلسة العامة ٥٦

١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣

وإذ تشير بصفة خاصة إلى قرارها ٣٣٨٥ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ والمتعلق بقبول جزر القمر في عضوية الأمم المتحدة والذي أكدت فيه من جديد ضرورة احترام الوحدة والسلامة الإقليمية لأرخبيل القمر المؤلف من جزر أنجيوان والقمر الكبرى ومايوت وموهيلي ،

وإذ تشير كذلك إلى أنه ، وفقاً للاتفاقات التي عقدها في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٣ جزر القمر وفرنسا والتي تتعلق بحصول جزر القمر على الاستقلال ، يجب النظر إلى نتائج الاستفتاء الذي أجرى في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ على أساس شامل وليس كل جزيرة على حدة ،

واقترعاً منها بأن إيجاد حل عادل ودائم لمسألة مايوت يكمن في احترام سيادة أرخبيل القمر ووحدة وسلامته الإقليمية ،

وإذ تضع في اعتبارها الرغبة التي أعرب عنها رئيس الجمهورية الفرنسية في السعي بنشاط لإيجاد حل عادل لهذه المشكلة ،

وإذ تحيط علماً بالمباحثات الجارية بين حكومة جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية وحكومة الجمهورية الفرنسية ،

وإذ تحيط علماً أيضاً برغبة حكومة جزر القمر في تنشيط الحوار مع الحكومة الفرنسية بغية تسير عودة جزيرة مايوت القمرية ، على نحو عاجل ، إلى مجموعة جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية ،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام (٣٥) ،

وإذ تضع في اعتبارها قرارات منظمة الوحدة الإفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن هذه المسألة ،

١ - تؤكد من جديد سيادة جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية على جزيرة مايوت ،

٢ - تدعو حكومة فرنسا إلى احترام التعهدات المبرمة عشية الاستفتاء الذي جرى في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ لتقرير مصير أرخبيل القمر ، وهي التعهدات التي تقضي باحترام وحدة جزر القمر وسلامتها الإقليمية ،

٣ - تدعو إلى أن تترجم إلى واقع ، الرغبة التي أعرب عنها رئيس الجمهورية الفرنسية بأن يرى في أقرب وقت ممكن ، اعتداح حل عادل لمشكلة مايوت ؛

١ - تكرر طلبها إلى حكومتَي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشالية أن تستأنفا المفاوضات بغية التوصل ، في أقرب وقت ، إلى حل سلمي للنزاع على السيادة فيما يتعلق بمسألة جزر فوكلند (مالفيناس) ؛

٢ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٧/٩ (٣٤) ؛

٣ - ترجو من الأمين العام أن يواصل مهمته المتجددة للمساعدة الحميدة قصد مساعدة الطرفين في بلوغ ما هو مطلوب في الفقرة ١ أعلاه ، مع اتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض ؛

٤ - ترجو من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة ، في دورتها التاسعة والثلاثين ، تقريراً بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار ؛

٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والثلاثين البند المعنون « مسألة جزر فوكلند (مالفيناس) » .

الجلسة العامة ٥٩

١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣

١٣/٢٨ - مسألة جزيرة مايوت القمرية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، و ٢٦٢١ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ والمتضمن برنامج العمل من أجل التنفيذ التام للإعلان ،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها السابقة ، وبخاصة القرارات ٣١٦١ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، و ٣٢٩١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، و ٤/٣٢ المؤرخ في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ ، و ٧/٣٢ المؤرخ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، و ٦٩/٣٤ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٤٣/٣٥ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ ، و ١٠٥/٣٦ المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ٦٥/٣٧ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، التي أكدت فيها بوجه خاص وحدة جزر القمر وسلامتها الإقليمية ،

الوطنية والدولية التي قدمت مساعدة غوثية إلى الشعب الكمبوتشي، وتناشدوا مواصلة تقديم مساعدات طوارئ مماثلة للكمبوتشيين الذين لا يزالون يعانون من القافة، وخاصة أولئك المقيمين على امتداد الحدود التايلندية - الكمبوتشية وفي مراكز إيواء اللاجئين في تايلند :

١١ - تكرار الاعراب عن بالغ تقديرها للأمين العام للجهود التي يبذلها في تنسيق المساعدة الغوثية الانسانية ومراقبة توزيعها، وترجو منه تكيف هذه الجهود حسب الاقتضاء :

١٢ - تحث بلدان جنوب شرقي آسيا على أن تعتمد، بمجرد تحقيق حل سياسي شامل للنزاع الكمبوتشي، إلى بذل الجهود مجدداً من أجل إقامة منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا :

١٣ - تكرار الاعراب عن الأمل في أن يجري، في أعقاب تحقيق حل سياسي شامل، إنشاء لجنة حكومية دولية للنظر في برنامج لمساعدة كمبوتشيا في إعادة بناء اقتصادها ولتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع دول المنطقة :

١٤ - ترجو من الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين :

١٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الأربعين البند المعنون « الحالة في كمبوتشيا ».

الجلسة العامة ٤٣

٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤

٦/٣٩ - مسألة جزر فوكلاند (ماليناس)^(١٤)

إن الجمعية العامة،

وقد بحثت مسألة جزر فوكلاند (ماليناس)، وتلقت تقرير الأمين العام^(١٥)،

وإذ تشير إلى قراراتها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، و ٢٠٦٥ (د - ٢٠) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥، و ٣١٦٠ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، و ٤٩/٣١ المؤرخ في ١ كانون

منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا بغية تخفيف التوترات الدولية وتحقيق سلم دائم في المنطقة،

وإذ تؤكد من جديد الحاجة إلى تمسك جميع الدول تمسكاً دقيقاً بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تدعو إلى احترام الاستقلال القومي والسيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول، وإلى عدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للدول، وعدم اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وإلى تسوية المنازعات بالطرق السلمية،

١ - تؤكد من جديد قراراتها ٢٢/٣٤ و ٦/٣٥ و ٥/٣٦ و ٦/٣٧ و ٣/٢٨ وتدعو إلى تنفيذها بالكامل :

٢ - تكرار الاعراب عن اقتناعها بأن سحب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا، واستعادة وضون استقلالها وسيادتها و سلامتها الإقليمية، وكفالة حق الشعب الكمبوتشي في تقرير مصيره، وكذلك تعهد جميع الدول بعدم التدخل، بأي شكل من الأشكال، في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا هي القومات الرئيسية لأي حل عادل ودائم للمسألة الكمبوتشية :

٣ - تحيط علماً مع التقدير بتقرير اللجنة المخصصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا^(١٦) وترجو من اللجنة مواصلة أعمالها ريثما يتعقد المؤتمر من جديد :

٤ - تأذن للجنة المخصصة بالاجتماع عند اللزوم للاضطلاع بالمهام المنوطة بها بموجب ولايتها :

٥ - تعيد تأكيد قرارها القاضي بعقد المؤتمر في وقت مناسب وفقاً لقرار المؤتمر ١ (د - ١) :

٦ - تجدد مناشدتها جميع دول جنوب شرقي آسيا وغيرها من الدول المعنية أن تحضر دورات المؤتمر المقبلة :

٧ - ترجو من المؤتمر أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة عن دوراته المقبلة :

٨ - ترجو من الأمين العام أن يواصل إجراء المشاورات مع المؤتمر واللجنة المخصصة، وأن يقدم لها المساعدة وأن يزودها بانتظام بالتسهيلات اللازمة للاضطلاع بمهامها :

٩ - تعرب عن تقديرها مرة أخرى للأمين العام لاتخاذ الخطوات المناسبة لمتابعة الحالة عن كيب وترجو منه أن يستمر في ذلك وأن يبذل مساعيه الحميدة من أجل الاسهام في إيجاد تسوية سياسية شاملة :

١٠ - تعرب عن عميق تقديرها مرة أخرى للبلدان المانحة، وللأمم المتحدة ووكالاتها وغيرها من المنظمات الانسانية

(١٤) انظر أيضاً : الفرع الأول، الحاشية ٦ والفرع العاشر - باء - ٥، المقرر ٤٠٤/٣٩.

٤ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الأربعين البند المعنون « مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) » .
الجلسة العامة ٤٦
١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤

٧/٣٩ - التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي ^(١٧) .

وإذ تأخذ في الاعتبار رغبة المنظمين في زيادة توثيق التعاون فيما بينها في سعيها المشترك لاجتثاث حلول للمشاكل العالمية ، مثل المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين ، ونزع السلاح ، وتقرير المصير ، وإنهاء الاستعمار ، وحقوق الانسان الأساسية ، وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ،

وإذ تلاحظ تعزيز التعاون بين الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وبين منظمة المؤتمر الاسلامي ،

وإذ تلاحظ أيضاً التقدم المحرز في تنفيذ مقررات الاجتماع السنوي الأول ، المعقود في جنيف في ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، بين ممثلي أمانة منظمة المؤتمر الاسلامي وأمانات الأمم المتحدة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، لاسيما الانصالات المتعددة القطاعات بين مراكز التنسيق لدى كل من المنظمين ،

وإذ تحيط علماً بالنتائج المشجعة المتحققة والحاجة الملحة لضمان تنسيق ومتابعة المقررات المتخذة خلال الاجتماع ،

واقتراناً منها بضرورة زيادة تعزيز التعاون بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي ،

وإذ تشير إلى قراراتها ٣٦/٣٥ المؤرخ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ ، و ٢٣/٣٦ المؤرخ في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ، و ٤/٣٧ المؤرخ في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ ، و ٤/٣٨ المؤرخ في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ ،

١ - تحيط علماً مع الارتياح بتقرير الأمين العام :

الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، و ٩/٣٧ المؤرخ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ، و ١٢/٣٨ المؤرخ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، إلى جانب قرار مجلس الأمن ٥٠٢ (١٩٨٢) المؤرخ في ٣ نيسان/أبريل ١٩٨٢ و ٥٠٥ (١٩٨٢) المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٢ ،

وإذ تعيد تأكيد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة بشأن عدم استعجال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية والتزام الدول بتسوية منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية ؛ وإذ تشير في هذا الصدد إلى أن الجمعية العامة قد طلبت مراراً إلى حكومي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية أن تستأنفا المفاوضات للاهتمام في أقرب وقت ممكن إلى حل سلمي وعادل ونهائي للتنازع على السيادة فيما يتصل بمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) ،

وإذ تلاحظ مع القلق أن هذا النزاع الممتد لم يحل بعد رغم الوقت الذي انقضى منذ اتخاذ القرار ٢٠٦٥ (د - ٢٠) .

وإذ تدرك ما للمجتمع الدولي من مصلحة في تسوية حكومي الأرجنتين والمملكة المتحدة لخلافاتها بما يتفق وما عليه الأمم المتحدة من مثل عليا للسلم والصداقة بين الشعوب .

وإذ تحيط علماً بالبلاغ الذي أصدره ممثلاً حكومة سويسرا وحكومة البرازيل في برن في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٤ ^(١٦) .

وإذ تؤكد من جديد ضرورة مراعاة الطرفين ، على النحو الواجب ، لمصلحة سكان جزر فوكلاند (مالفيناس) بما يتفق مع أحكام قرارات الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د - ٢٠) و ٣١٦٠ (د - ٢٨) و ٩/٣٧ و ١٢/٣٨ ،

١ - تكرر طلبها إلى حكومي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية أن تستأنفا المفاوضات بغية التوصل ، في أقرب وقت ممكن ، إلى حل سلمي للنزاع على السيادة وخلافاتها المتبقية فيما يتعلق بمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) ؛

٢ - ترجو من الأمين العام أن يواصل مهمته المتجددة للمساعدة الحميدة قصد مساعدة الطرفين في بلوغ ما هو مطلوب في الفترة ١ أعلاه ، مع اتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض ؛

٣ - ترجو من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين تقريراً بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار ؛

٢٨ - ترجو كذلك من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار وعن تنمية التعاون بين منظمة الوحدة الافريقية والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة .

الجلسة العامة ٨٧

٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥

٢١/٤٠ - مسألة جُزر فوكلاند (ماليفيناس)^(٣٤)

إن الجمعية العامة ،

وقد بحثت مسألة جُزر فوكلاند (ماليفيناس) ، وتلقت تقرير الأمين العام^(٣٥) ،

وإذ تدرك ما للمجتمع الدولي من مصلحة في توصل حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية إلى تسوية سلمية ونهائية لجميع خلافاتها ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، وإذ تحيط علماً بالاهتمام الذي أعرب عنه الطرفان مراراً بإعادة العلاقات بينهما إلى طبيعتها ،

واقتراعاً منها بأن تحقيق هذا الهدف يمكن أن يتيسر إذا ما أجريت مفاوضات شاملة بين كلا الحكومتين تمكنهما من إعادة بناء الثقة المتبادلة على أساس متين وحل المشاكل المعلقة ، ومن بينها جميعاً الجوانب المتعلقة بمستقبل جُزر فوكلاند (ماليفيناس) ،

١ - ترجو من حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية أن تبادرا بإجراء مفاوضات بهدف إيجاد وسائل من أجل الحل السلمي والنهائي للمشاكل المعلقة بين البلدين ، ومن بينها جميع الجوانب المتعلقة بمستقبل جُزر فوكلاند (ماليفيناس) ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ؛

٢ - ترجو من الأمين العام أن يواصل القيام بمهمته المتجددة المتمثلة في بذل مساعيه الحميدة قصد مساعدة الطرفين على الاستجابة للرجاء الوارد في الفقرة ١ اعلاه ، وأن يتخذ التدابير اللازمة لهذا الغرض ؛

٣ - ترجو من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين تقريراً بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار ؛

مع منظمة الوحدة الافريقية ، وقامها ، عن طريقها ، بمواصلة توسيع نطاق مساعدتها إلى حركات التحرير التي تعترف بها تلك المنظمة ؛

٢١ - تؤكد من جديد استعدادها للتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية وهيناتها في تنفيذ القرارات والمقررات ذات الاهتمام المتبادل ؛

٢٢ - تطلب إلى أجهزة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، المختصة ، أن تواصل تضمين سياساتها المتعلقة بالموظفين والتعيين كفاءة التمثيل العادل والمنصف لافريقيا على جميع المستويات في مقارها وفي عملياتها الإقليمية والميدانية ؛

٢٣ - تحث جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية ، لاسيما تلك التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، والمنظمات غير الحكومية على توفير المساعدة المادية والاقتصادية لتقديم العون إلى بلدان اللجوء الافريقية على مواجهة العبء الضخم الواقع على مواردها المحدودة وهياكلها الأساسية الضعيفة بسبب وجود أعداد ضخمة من اللاجئين فيها ؛

٢٤ - تدعو الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية ، لاسيما تلك التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، والمنظمات غير الحكومية ، إلى التبرع سخاء وعلى نحو فعال لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في افريقيا^(٣٦) ؛

٢٥ - تطلب إلى أجهزة الأمم المتحدة ، لاسيما مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، واللجنة الخاصة لناهضة الفصل العنصري ، ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، أن تواصل إشراك منظمة الوحدة الافريقية إشراكاً وثيقاً في جميع أعمالها المتعلقة بافريقيا ؛

٢٦ - ترجو من الأمين العام ضمان مواصلة توفير السهيلات الكافية لتيسر استمرار الاتصال والتشاور بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك وكذلك لتوفير المساعدة الفنية للأمانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية ، حسب الطلب ؛

٢٧ - ترجو أيضاً من الأمين العام أن يتخذ ، بالتشاور مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، الترتيبات المتعلقة بتحديد تاريخ ومكان الاجتماع القادم بين ممثلي الأمانة العامة لتلك المنظمة وممثلي أمانات الأمم المتحدة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ؛

(٣٤) انظر أيضاً : الفرع الأول ، الحاشية ٧ ، والفرع العاشر - باء - ٦ ، المقرر ٤٠/٤٠ .

(٣٥) A/40/891 .

(٣٦) A/39/402 ، المرفق .

وإذ تسلم تماماً بضرورة توجيه الاهتمام والجهد صوب مشاكل إعادة التأهيل والمشاكل الإنمائية في المدين المتوسط والطويل للبلدان الأفريقية .

٤ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال الموقت لدورتها الحادية والأربعين البند المعنون « مسألة جُزر فولكلاند (مالفيناس) » .

الجلسة العامة ٩٥

٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥

٤٠/٤٠ - الحالة الاقتصادية المرحجة في افريقيا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٢٩/٣٩ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، والإعلان المتعلق بالحالة الاقتصادية المرحجة في افريقيا المرفق به ،

وإذ تلاحظ الإعلان المتعلق بالحالة الاقتصادية المرحجة في افريقيا وبرنامج افريقيا ذي الأولوية للتنعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، الملحق به ، واللذين اعتمدهما مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الحادية والعشرين ، المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٥^(٣٦) ،

وإذ تلاحظ كذلك قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨٠/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام ، المتعلق بالحالة الاقتصادية المرحجة في افريقيا^(٣٧) ،

وإذ تعرب عن تقديرها للمجتمع الدولي ولنظومة الأمم المتحدة لاستجابتهما المواتية لحالة الطوارئ في افريقيا وتسلم بضرورة مواصلة ذلك الدعم لسد حاجات الطوارئ التي لم تلب بعد ،

وإذ تشني على الأمين العام لجهوده المتواصلة في تأمين وصول مساعدات الطوارئ التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ، إلى البلدان المتأثرة على نحو متسق ،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن من شأن المشاكل الاقتصادية الهيكلية حتى في حالة التخفيف من الحالة الاقتصادية الطارئة الراهنة ، أن تستمر في شل الاقتصادات الأفريقية وقد تسبب في أزمات متكررة ،

وإذ يشير جزمها أن التنبؤات بالنسبة إلى افريقيا تشير إلى معدلات نمو راكدة أو سلبية وإلى تدني الإنتاج الغذائي للفرد الواحد ، وتساعد عبء الديس والأتار الخطيرة للجفاف والتصحر ،

١ - تحيط علماً بالإعلان المتعلق بالحالة الاقتصادية المرحجة في افريقيا وبرنامج افريقيا ذي الأولوية للتنعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، واللذين اعتمدهما مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته الحادية والعشرين ؛

٢ - تقرر عقد دورة استثنائية للجمعية العامة على المستوى الوزاري ، في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٨٦ ، في نيويورك ، للنظر بعق في الحالة الاقتصادية المرحجة في افريقيا ؛

٣ - تقرر أيضاً أن تركز دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالحالة الاقتصادية المرحجة في افريقيا ، على نحو شامل متكامل ، على مشاكل التأهيل والمشاكل الإنمائية في المدين المتوسط والطويل والتحديات التي تواجه البلدان الأفريقية ، بغية تسجيع واعتماد تدابير عملية المنحى ومنسقة ؛

٤ - تقرر كذلك إنشاء لجنة تحضيرية جامعة لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالحالة الاقتصادية المرحجة في افريقيا ، تتولى الأعمال التحضيرية اللازمة لتأمين نجاح الدورة ؛

٥ - ترحب من الأمين العام اتخاذ التدابير المناسبة لتسهيل أعمال اللجنة التحضيرية ؛

٦ - ترحب كذلك من الأمين العام أن يعمد ، في تعاون وثيق مع أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة ، إلى موافاة اللجنة التحضيرية والجمعية العامة في دورتها الاستثنائية بتقارير تتضمن مقترحات عملية المنحى للتصدي للحالة الاقتصادية المرحجة في افريقيا ، ولاسيما المجالات الإنمائية الرئيسية المحددة في الإعلان المتعلق بالحالة الاقتصادية المرحجة في افريقيا المرفق بقرار الجمعية العامة ٢٩/٣٩ مع أخذ الأولويات التي حددتها الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بعين الاعتبار التام ؛

٧ - تشني على المجتمع الدولي لدعمه القيم واستجابته المواتية لحالة الطوارئ في افريقيا وتناشد مواصلة هذه الجهود وتقديم دعمه من أجل التنفيذ التام للقرار ٢٩/٣٩ والإعلان المرفق به ؛

٨ - تشني على الأمين العام لجهوده القيمة لضمان استجابة منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على نحو منسق لحالة الطوارئ في افريقيا ؛

٤ - تقرر أن تُدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والأربعين البند المعنون « مسألة جُزر فوكلاند » (مالفيناس) .

الجلسة العامة ٨٤

٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦

٤١/٤١ - تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

ألف

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٦٦ (د - ١) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ ، والذي لاحظت فيه الجمعية العامة أن الدول الأعضاء قد أرسلت معلومات تتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بما في ذلك المعلومات المرسلة من حكومة فرنسا بشأن كاليدونيا الجديدة والأقاليم التابعة بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ تدرك أن حكومة فرنسا لم ترسل أي معلومات تتعلق بكاليدونيا الجديدة والأقاليم التابعة منذ عام ١٩٤٦ ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والذي يتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥٤١ (د - ١٥) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ الذي يتضمن في مرفقه المبادئ التي يجب أن تسترشد بها الدول الأعضاء في تقرير وجود أو عدم وجود الالتزام بإرسال المعلومات المنصوص عليه في المادة ٧٣ هـ من الميثاق ،

وإذ تلاحظ القرار الذي اتخذته رؤساء حكومات الدول الأعضاء في محفل منطقة جنوب المحيط الهادئ خلال اجتماعهم المعقود في سوا في الفترة من ٨ إلى ١١ آب/أغسطس ١٩٨٦ بالسعي إلى إعادة إدراج كاليدونيا الجديدة في قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي^(٩١) ،

وإذ تلاحظ أيضاً قرار المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في هراي في الفترة من ١ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ والذي يحثون فيه بقوة الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين على إعادة إدراج كاليدونيا الجديدة في

المنسقة في مجال تنفيذ برنامج بناء الدولة النامية فضلاً عن سائر برامج المساعدة .

الجلسة العامة ٧٩

٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦

٤٠/٤١ - مسألة جُزر فوكلاند (مالفيناس)^(٩٠)

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة جُزر فوكلاند (مالفيناس) ، وتلقت تقرير الأمين العام^(٩٢) ،

وإذ تدرك ما للمجتمع الدولي من مصلحة في توصل حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية إلى تسوية سلمية ونهائية لكل خلافاتها ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ تحيط علماً بالاهتمام الذي أعرب عنه الطرفان مراراً بإعادة العلاقات بينها إلى طبيعتها ،

واقترعاً عنها بأن تحقيق هذا الهدف يمكن أن ييسر إذا أُجريت مفاوضات شاملة بين كلا الحكومتين تمكنهما من إعادة بناء الثقة المتبادلة على أساس متين وحلّ المشاكل المعلقة ، ومن بينها جميع الجوانب المتعلقة بمستقبل جُزر فوكلاند (مالفيناس) ،

١ - تكرر تأكيد رجاتها إلى حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية أن تبادرا بإجراء مفاوضات بهدف إيجاد وسائل من أجل الحل السلمي والنهائي للمشاكل المعلقة بين البلدين ، ومن بينها جميع الجوانب المتعلقة بمستقبل جُزر فوكلاند (مالفيناس) ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ؛

٢ - ترجو من الأمين العام أن يواصل القيام بمهمته المتجددة المتمثلة في بذل مساعيه الحميدة بقصد مساعدة الطرفين على الاستجابة للرضاء الوارد في الفقرة ١ أعلاه ، وأن يتخذ التدابير اللازمة لهذا الغرض ؛

٣ - ترجو من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين تقريراً بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار ؛

(٩٠) انظر أيضاً الفرع الأول ، الحاشية ٦ ، والفرع العاشر - باء - ٦ ، المقرر ٤١٤/٤١.

وإذ تحيط علماً بحكم محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ في قضية « الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها »^(٦٦) .

وقد نظرت في الأحداث التي وقعت في نيكاراغوا وضدها بعد صدور الحكم المذكور ، وبصفة خاصة استمرار غزو الولايات المتحدة الأمريكية للأنشطة العسكرية وغيرها من الأنشطة في نيكاراغوا وضدها ،

وإذ تؤكد التزام الدول ، بموجب القانون الدولي العرفي ، بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ،

١ - تدعو على وجه الاستعجال إلى الامتنال التام والفوري لحكم محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ في قضية « الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها » ، تتشبا مع الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة ؛

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يبقي الجمعية العامة على اطلاع فيما يتعلق بتنفيذ هذا القرار ؛

٣ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والأربعين البند المعنون « حكم محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها : ضرورة الامتنال الفوري للحكم » .

الجلسة العامة ٦٨

١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧

١٩/٤٢ - مسألة جزر فوكلاند (ماليفيناس)^(٦٧)

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة جزر فوكلاند (ماليفيناس) وتلقت تقرير الأمين العام^(٦٨) ،

وإذ تدرك اهتمام المجتمع الدولي بالنسوية السلمية النهائية من قِبل حكومي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لجميع خلافاتها وفقاً لثبات الأمم المتحدة ،

(٦٦) الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها (نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية) . الأساس . الحكم . تقارير محكمة العدل الدولية ، ١٩٨٦ ، الصفحة ١٤ .

(٦٧) انظر أيضاً الفرع الأول ، الحاشية ١٠ ، والفرع العاشر - باء - ٦ ، المقرر ٤١/٤٢ .

(٦٨) A/42/732 .

٢ - تدعو حكومة فرنسا إلى احترام التعهدات المبرمة عننية الاستفتاء الذي جرى في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ لتقرير مصير أرخبيل القمر ، وهي التعهدات التي تقضي باحترام وحدة جزر القمر وسلامتها الإقليمية ؛

٣ - تدعو إلى أن تترجم إلى واقع ، الرغبة التي أعرب عنها رئيس الجمهورية الفرنسية في السعي بنشاط لإيجاد حل عادل لمشكلة مايوت ؛

٤ - تحث حكومة فرنسا على التعجيل بعملية المفاوضات مع حكومة جزر القمر ، بغية تحقيق عودة جزيرة مايوت إلى جزر القمر على وجه السرعة ؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يظل على اتصال مستمر مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية بشأن هذه المشكلة وأن يبذل مساعيه الحميدة في البحث عن حل سلمي قائم على التفاوض للمشكلة ؛

٦ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين ؛

٧ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والأربعين البند المعنون « مسألة جزيرة مايوت القمرية » .

الجلسة العامة ٦٤

١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧

١٨/٤٢ - حكم محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها : ضرورة الامتنال الفوري للحكم

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٥٣٠ (١٩٨٣) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٣ ، و ٥٦٢ (١٩٨٥) المؤرخ في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٥ وإلى قرارها ٣١/٤١ المؤرخ في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ،

وإذ تدرك أن محكمة العدل الدولية هي ، بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، الأداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة ، وأن كل عضو يتعهد بأن ينزل على حكم المحكمة في أية قضية يكون طرفاً فيها ،

وإذ تضع في اعتبارها أن الفقرة ٦ من المادة ٣٦ من النظام الأساسي للمحكمة تنص على أنه « في حالة قيام نزاع في شأن ولاية المحكمة ، تفصل المحكمة في هذا النزاع بقرار منها » .

إجراء تطبيق أحكامها على أساس انتقائي بطريقة تتعارض مع أهدافها ومقاصدها .

وإذ تؤكد الحاجة إلى قيام الدول بضمان التطبيق المنسق للاتفاقية وكذلك الحاجة إلى تنسيق الشريعات الوطنية مع أحكام الاتفاقية .

وإذ تترى أنها في قرارها ٢٧٤٩ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ قد أعلنت أن قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها الموجودين خارج حدود الولاية الوطنية لها وموارد المنطقة تراث مشترك للإنسانية .

وإذ تشير إلى أن الاتفاقية تنص على النظام الذي سيطبق على المنطقة وعلى مواردها .

وإذ تؤكد أنه لا ينبغي لأية دولة أن تفوض الاتفاقية والقرارات المتصلة بها الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار .

وإذ تسلم أيضاً بالحاجة إلى التعاون في قيام اللجنة التحضيرية للسلطة الدولية لقاع البحار والمحيطات الدولية لقانون البحار بالتنفيذ المبكر والفعل للقرار الثاني لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار^(٦٤) .

وإذ تلاحظ بارتياح التقدم المحرز في أعمال اللجنة التحضيرية منذ إنشائها ، بما في ذلك تسجيل الهند بوصفها مستمراً رائداً في مجال التعدين في قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها ، الموجودين خارج حدود الولاية الوطنية .

وإذ تلاحظ قرار اللجنة التحضيرية بدعوة مكتبها إلى الانعقاد في الفترة من ٧ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ للنظر في الطلبات المقدمة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وفرنسا واليابان للتسجيل كمستثمرين رواد .

وإذ تلاحظ أيضاً أن اللجنة التحضيرية قد قررت أن تعقد دورتها العادية السادسة في كنغستون في الفترة من ١٤ آذار/مارس إلى ٨ نيسان/أبريل ١٩٨٨ وأنها ستعقد قراراً بشأن اجتماعها الصيفي لعام ١٩٨٨ في دورتها التالية^(٦٥) .

وإذ تلاحظ كذلك الحاجة المتزايدة للبلدان ، لاسيما البلدان النامية ، إلى المعلومات والمنورة والمساعدة في تنفيذ الاتفاقية وفي العملية الإنمائية لتلك البلدان من أجل التحقيق الكامل للمنافع التي يتيحها النظام القانوني الشامل الذي تقيمه الاتفاقية .

وإذ تحيط علماً بالاهتمام الذي أعرب عنه كل من الطرفين مراراً بشأن تطبيع علاقاتها .

واقترعاً منها بأن هذا الهدف يسهل تحقيقه من خلال تفاوض شامل بين كلتا الحكومتين يتيح لها إعادة بناء الثقة المتبادلة على أساس وطيء ، وحل المشاكل المعلقة ، بما في ذلك جميع النواحي المتصلة بمستقبل جزر فوكلاند (ماليفيناس) .

١ - تكرر الإعراب عن طلبها إلى حكومتى الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشالية بدء المفاوضات بهدف إيجاد السبل الكفيلة بحل المشاكل المعلقة بين كلا البلدين سلمياً ونهائياً ، بما في ذلك جميع النواحي المتعلقة بمستقبل جزر فوكلاند (ماليفيناس) ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة :

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل بعثة مساعيه الحميدة المستأنفة من أجل مساعدة الطرفين على الاستجابة للرجاء المذكور في الفقرة ١ أعلاه ، وأن يتخذ التدابير اللازمة لذلك الغرض :

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار :

٤ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والأربعين البند المعنون « مسألة جزر فوكلاند (ماليفيناس) » .

الجلسة العامة ٧٢

١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧

٢٠/٤٢ - قانون البحار

إن الجمعية العامة ،

إذ تعيد تأكيد قراراتها ٦٦/٣٧ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ٥٩/٣٨ ألف المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، و ٧٣/٣٩ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، و ٦٣/٤٠ المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، و ٣٤/٤١ المؤرخ في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، بشأن قانون البحار ،

وإذ تدرك أنه وفقاً لما جاء في الفقرة الثالثة من ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار^(٦٨) ، فإن مشاكل الحيز المحيط وثيقة الترابط ويلزم النظر فيها ككل ،

واقترعاً منها بأن من المهم حماية الطابع الموحد للاتفاقية والقرارات المتصلة بها المعتمدة معها ، والامتناع عن اتخاذ أي

(٦٤) الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، المجلد السابع عشر (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E. 84. V. 3) ، الوثيقة A/CONF. 62/121 ، المرق الأول .

(٦٥) انظر : A/42/688 ، الفقرة ١٣٢ .

١ - تكرر الإعراب عن طلبها إلى حكومتى الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بدء المفاوضات بهدف إيجاد السبل الكفيلة بحل المشاكل المعلقة بين كلا البلدين سلمياً ونهائياً، بما في ذلك جميع النواحي المتعلقة بمستقبل جزر فوكلاند (مالفيناس)، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة :

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل بعثة مساعيه الحميدة المستأنفة من أجل مساعدة الطرفين على الاستجابة للطلب المذكور في الفقرة ١ أعلاه، وأن يتخذ التدابير اللازمة لذلك الغرض :

٣ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار :

٤ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والأربعين البند المعنون « مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) » .

الجلسة العامة ٥٤

١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨

٢٦/٤٣ - مسألة ناميبيا^(٥٦)

ألف

الحالة الناجمة في ناميبيا عن احتلال جنوب أفريقيا غير الشرعي للإقليم

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، المنضمين إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦، الذي أنهت به انتداب جنوب أفريقيا على ناميبيا ووضعت الإقليم تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة ،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٢٤٨ (د - ٥) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧، الذي أنشأت بموجبه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا إلى حين نيلها الاستقلال ،

وذلك بصفة خاصة عن طريق اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء آليات التحقق الضرورية والعمل على كفالة فعاليتها :

٧ - تتأسد البلدان الواقعة خارج المنطقة، التي لها روابط ومصالح بالمنطقة أن تسير عملية تنفيذ الاتفاق الموقع في اجتماع قمة اسكيوبلاس الثاني، وأن تمتنع عن الإتيان بأي عمل من شأنه عرقلة هذه العملية :

٨ - تحث المجتمع الدولي والمنظمات الدولية على زيادة تعاونها التقني والاقتصادي والمالي مع بلدان أمريكا الوسطى من أجل تنفيذ أنشطة تحقيق أهداف وغايات الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى كما نص قرار الجمعية العامة ٢٣١٤/٤٢ وكوسيلة لدعم الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لتحقيق السلم والتنمية :

٩ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار :

١٠ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والأربعين البند المعنون « الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم » .

الجلسة العامة ٥٠

١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨

٢٥/٤٣ - مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)^(٥٧)

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) وتلقت تقرير الأمين العام^(٥٨) ،

وإذ تدرك اهتمام المجتمع الدولي بالسوية السلمية النهائية من قِبل حكومتى الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لجميع خلافتها وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ تحيط علماً بالاهتمام الذي أعرب عنه كل من الطرفين مراراً بشأن تطبيع علاقاتها ،

واقتراناً منها بأن هذا الهدف يسهل تحقيقه من خلال تفاوض شامل بين كلتا الحكومتين يتيح لها إعادة بناء الثقة المتبادلة على أساس وطيء، وحل المشاكل المعلقة، بما في ذلك جميع النواحي المتصلة بمستقبل جزر فوكلاند (مالفيناس) ،

^(٥٧) انظر أيضاً الفرع الأول، الحادية ٨، والفرع العاشر - با - ٦ .

^(٥٨) انظر أيضاً الفرع الأول، الحادية ٧، والفصل العاشر - با - ٦ .

المرر ٤٠٨/٤٣ .

المرر ٤٠٩/٤٣ .

^(٥٨) A/43/799 .

Sin perjuicio de ello, la República Argentina rechaza y protesta los actos unilaterales británicos en el área disputada, los cuales resultan contrarios a lo establecido por la Resolución 31/49 de la Asamblea General de las Naciones Unidas, que insta a las Partes a abstenerse de introducir modificaciones unilaterales en la situación mientras las islas atraviesan el proceso de descolonización recomendado por la Asamblea General.

El Reino Unido continúa desoyendo el mandato internacional que insta a ambas partes a reanudar las negociaciones para resolver la disputa de soberanía y persiste en el desarrollo de actividades unilaterales en la zona disputada que incluyen exploración y explotación de recursos naturales renovables y no renovables y la realización de ejercicios militares, incluso el lanzamiento de misiles desde las Islas Malvinas.

LA POSTURA ARGENTINA

El Gobierno argentino implementa una política de Estado respecto a la Cuestión de las Islas Malvinas, privilegiando la búsqueda de la reanudación de las negociaciones de soberanía y el cumplimiento de los entendimientos provisionales bajo fórmula de soberanía con el Reino Unido referidos a aspectos prácticos del Atlántico Sur aún en vigor, manifestando su disposición a entrar en otros nuevos que sean del interés argentino y contribuyan a generar las condiciones para la reanudación de las negociaciones de soberanía.

Asimismo, reitera ante las organizaciones internacionales y otros foros regionales y birregionales y ante la comunidad internacional en general, el llamado al Reino Unido a reflexionar sobre su renuencia a cumplir con el reiterado llamamiento internacional a restablecer las negociaciones de soberanía de conformidad con las resoluciones y declaraciones de las Naciones Unidas y la OEA así como la permanente disposición argentina a tal efecto. Al mismo tiempo, el Gobierno argentino reafirma el respeto por el modo de vida de los isleños garantizado en la Constitución Nacional y el compromiso argentino con la consideración de sus intereses, de conformidad con las resoluciones de las Naciones Unidas.

Sin embargo, la cuestión de soberanía, tema central de la disputa, no ha podido aún ser abordada debido a la renuencia del Reino Unido a incluir el tema en las negociaciones y a pesar de los múltiples llamamientos de la comunidad internacional en favor de una solución definitiva.

La Constitución Nacional contiene, desde la reforma de 1994, la Disposición Transitoria Primera que expresa: “La Nación Argentina ratifica su legítima e imprescriptible soberanía sobre las Islas Malvinas, Georgias del Sur y Sandwich del Sur y los espacios marítimos e insulares correspondientes, por ser parte integrante del territorio nacional. La recuperación de dichos territorios y el ejercicio pleno de la soberanía, respetando el modo de vida de sus habitantes y conforme a los principios del Derecho Internacional, constituyen un objetivo permanente e irrenunciable del pueblo argentino.”

del Sur y Sandwich del Sur y los espacios marítimos circundantes.

A este fin se acordó, a partir de las Declaraciones Conjuntas de Madrid de 1989 y 1990, una fórmula de reserva o salvaguarda de soberanía sobre las Islas Malvinas, Georgias del Sur y Sandwich del Sur y los espacios marítimos circundantes, que permitió a las Partes adoptar entendimientos provisionarios plasmados en sucesivas declaraciones conjuntas y canjes de notas sobre cuestiones prácticas relacionadas con el Atlántico Sur, reservando aquéllas sus respectivas posiciones con respecto a los derechos de soberanía sobre dichos territorios. Esta cláusula se ha aplicado a todas las reuniones bilaterales que han tenido lugar desde 1989 sobre aspectos prácticos de la Cuestión de las Islas Malvinas, así como a las declaraciones y actos de las partes o de terceros que han tenido lugar como consecuencia de lo convenido en las reuniones. La utilización de la mencionada fórmula implica que ambas Partes reconocen la existencia de una disputa de soberanía sobre la Cuestión de las Islas Malvinas. Asimismo, los entendimientos provisionarios adoptados sobre aspectos prácticos de la disputa tienen por objeto contribuir a crear las condiciones favorables a la reanudación de las negociaciones sobre soberanía.

Organización entendió que una población transplantada por la Potencia colonial, como es la actual de las Islas Malvinas, no es un pueblo con derecho a la libre determinación ya que no se diferencia del pueblo de la metrópoli. El carácter británico de esa población ha sido reconocido por el Reino Unido, y, desde 1983, sus integrantes tienen status de ciudadanos británicos, de acuerdo con la Ley de Nacionalidad Británica en vigor a partir de ese año. Si en el caso de las Malvinas se admitiera la autodeterminación de los actuales habitantes, cuyo carácter y nacionalidad son británicos, se estaría admitiendo que un grupo de personas de la propia Potencia colonial decidiese el destino de un territorio que es reclamado por otro Estado al que esa Potencia despojó por un acto de fuerza hace casi doscientos años.

4. PERÍODO 1989-2012

La reanudación de las relaciones consulares tuvo lugar a partir de la Declaración Conjunta del 19 de octubre de 1989 y la de relaciones diplomáticas a partir de la Declaración Conjunta del 15 de Febrero de 1990. La política iniciada en 1989 de reconstrucción de las relaciones bilaterales entre la República Argentina y el Reino Unido, fue precedida por un entendimiento sobre las condiciones en las que ambos países considerarían la disputa de soberanía sobre las Islas Malvinas, Georgias

hasta el presente las Resoluciones sobre la Cuestión de las Islas Malvinas, en las que se reitera el llamado a las partes a reanudar las negociaciones a fin de encontrar una solución pacífica a la controversia de soberanía.

A pesar de este criterio homogéneo sostenido por la comunidad internacional a través de las Resoluciones de la Asamblea General y del Comité Especial en el período posterior al conflicto, el Reino Unido continúa negándose a reanudar las negociaciones sobre soberanía con la República Argentina que quedaron interrumpidas en febrero de 1982. Así como antes del conflicto el tema estuvo sobre la mesa de negociaciones, en un primer momento posterior a la contienda la actitud británica fue la de sostener que la disputa de soberanía había cesado. Más tarde, el discurso británico cambió y ahora, desconociendo el carácter bilateral de la disputa de soberanía e invocando la autodeterminación –inaplicable al caso y reiteradamente rechazada por las Naciones Unidas en esta cuestión- se niega a negociar la solución de la controversia, supeditándola a la decisión de sus nacionales en las islas.

Los intereses de los habitantes y no sus deseos son los que deben ser tenidos en cuenta, según lo indicado por las Naciones Unidas en los distintos documentos relativos a la Cuestión de las Islas Malvinas. Ello es así porque la

Resolución 37/9 y lamentaba la falta de progreso en el cumplimiento de la misma, señalando el interés de la comunidad internacional en que la Argentina y el Reino Unido reanudasen las negociaciones.

En 1984, la Asamblea General aprobó la Resolución 39/6, en la que recordaba las anteriores relativas a la cuestión Malvinas y observaba "con preocupación que no obstante el tiempo transcurrido desde la adopción de la resolución 2065 (XX), aquella prolongada controversia aún no ha sido resuelta".

En 1985, a través de la Resolución 40/21, la Asamblea volvió a exhortar a las partes a que solucionaran la controversia pendiente mediante negociaciones, rechazando las dos propuestas de enmienda por las que el Reino Unido pretendía introducir en la parte preambular y en la parte resolutive el principio de autodeterminación, cuya inaplicabilidad a la cuestión Malvinas quedaba así ratificada. Esta Resolución fue aprobada por una amplia mayoría de 107 votos a favor, 41 abstenciones y sólo 4 países en contra, con Gran Bretaña entre estos últimos. En los años posteriores la Asamblea aprobó Resoluciones similares: la 41/40 en 1986, 42/19 en 1987 y la 43/25 en 1988. En adelante, el Comité Especial de Descolonización, con la posterior aprobación de la Asamblea General ha venido adoptando anualmente

3. PERÍODO 1982-1989

El conflicto de 1982 no alteró la naturaleza de la controversia de soberanía entre la Argentina y el Reino Unido por las Islas Malvinas, Georgias del Sur, Sandwich del Sur y los espacios marítimos circundantes, que continuó pendiente de negociación y solución. Así, durante el período de sesiones de la Asamblea General iniciado en septiembre de 1982 se aprobó la Resolución 37/9, que, recordando las Resoluciones 2065 (XX) y 3160 (XXVIII), solicitaba a la Argentina y al Reino Unido que reanudasen las negociaciones a fin de encontrar a la mayor brevedad una solución pacífica a la disputa de soberanía, y reafirmaba la necesidad de que los dos gobiernos tuviesen en cuenta los intereses de los habitantes de las Islas Malvinas.

Esta Resolución contó con 90 votos a favor, 52 abstenciones y 12 votos en contra, entre ellos el de Gran Bretaña.

A partir de esta Resolución y con el restablecimiento de la democracia en 1983, la República Argentina retomó su reclamo pacífico de soberanía y manifestó reiteradamente su disposición a reanudar las negociaciones conforme el mandato de la ONU, el cual se renovó en términos similares. Ese año, la Asamblea General adoptó la Resolución 38/12, en la que reiteraba lo expuesto en la

el gobierno argentino se mostró interesado en seguir adelante en particular con la discusión del lapso de duración del arriendo. Sin embargo, las negociaciones no progresaron. A través de contactos informales sólo se mantuvo vivo el diálogo bilateral a fin de acordar el marco de referencia para una nueva ronda, pero ésta en definitiva no llegó a tener lugar.

A principios de 1982 el gobierno argentino propuso una nueva orientación, basada en la conformación de una comisión permanente de negociación que se reuniría mensualmente durante un año con el objeto de resolver la disputa de soberanía. En febrero de ese año tuvo lugar en Nueva York una reunión para considerar esa propuesta. Aunque en el comunicado conjunto se reafirmó la voluntad de las dos partes de hallar una solución negociada a la controversia de soberanía, el Reino Unido no llegó a dar una respuesta a la propuesta argentina. Ante las señales contradictorias del gobierno británico, el gobierno argentino decidió emitir a principios de marzo un comunicado haciendo público el carácter de las negociaciones y exhortando al Reino Unido a aceptar la última propuesta argentina. En ese estado de cosas se produjeron los hechos que llevaron al conflicto armado, sin que volvieran a reanudarse las negociaciones bilaterales sobre soberanía, situación que se mantiene hasta el presente debido a la negativa británica.

económica con respecto a dichos territorios en particular y al Atlántico Sudoccidental en general".

La Argentina concurrió a las ruedas que siguieron con iniciativas concretas, como una actualización del esquema de administración conjunta, una lista de referencia para discutir las salvaguardias y garantías que el gobierno nacional estaba dispuesto a otorgar a los isleños, y una propuesta para acordar un régimen que permitiera a los argentinos la adquisición de bienes en las islas. Todas ellas tropezaron con impedimentos levantados por la parte británica, que sólo manifestó interés por negociar un acuerdo de cooperación que facilitara la explotación de los recursos naturales en el área bajo disputa. Se establecieron sendos grupos de trabajo, uno sobre soberanía y otro sobre cooperación, pero hacia fines de 1978 la única discusión que tenía visos de progresar era la referida a la cooperación científica. Sin embargo, el proyecto de acuerdo alcanzado en esta materia tampoco pudo ser aprobado.

En 1980, la parte británica propuso un cambio de enfoque que consistía en el mantenimiento de conversaciones secretas y exploratorias sobre la base de una "transferencia" de la soberanía de las Islas Malvinas a la Argentina y un arriendo simultáneo por parte de ésta al Reino Unido, por un período prolongado de tiempo. Estas conversaciones tuvieron lugar en el curso de dicho año y

General de las Naciones Unidas, por una amplia mayoría y con la única oposición del Reino Unido, aprobó la Resolución 31/49 (XXXI) que nuevamente reconocía los "continuos esfuerzos" argentinos para "facilitar el proceso de descolonización y promover el bienestar de la población de las Islas", solicitaba a ambos gobiernos "que aceleren las negociaciones relativas a la disputa sobre soberanía, según se pide en las resoluciones 2065 (XX) y 3160 (XXVIII)", e instaba a las dos partes a "que se abstengan de adoptar decisiones que entrañen la introducción de modificaciones unilaterales en la situación mientras las Islas están atravesando por el proceso recomendado en las resoluciones" mencionadas.

Para la reanudación del diálogo se llevaron a cabo reuniones informales y exploratorias, en el curso de las cuales el Reino Unido propuso dos líneas paralelas de negociación, una sobre cooperación económica y otra sobre la "hipotética futura relación constitucional entre las Islas Malvinas y la Argentina", dentro de la cual podía plantearse el tema de la soberanía. Sobre la base de dichas premisas, en abril de 1977 quedó fijado el marco de referencia de las futuras ruedas formales a través de un comunicado conjunto que expresaba que las mismas se referirían a "las futuras relaciones políticas incluyendo soberanía, con relación a las Islas Malvinas, las Georgias del Sur y las Sandwich del Sur y la cooperación

aquélla. Aunque inicialmente se consideró que ambas propuestas se acercaban lo suficiente como para continuar las negociaciones, éstas no prosperaron.

Pese a ello, el gobierno argentino continuó manteniendo sus compromisos derivados de las conversaciones especiales y los acuerdos sobre comunicaciones. En este marco, en septiembre de 1974 se concluyeron los dos acuerdos por notas reversales que venían discutiéndose, uno sobre abastecimiento y comercialización de productos de YPF en las Islas Malvinas, y otro sobre medidas para facilitar el comercio y el transporte de mercaderías entre las Islas Malvinas y el territorio continental argentino, ambos sin perjuicio de las respectivas posiciones sobre soberanía.

Paralelamente, la República Argentina siguió tratando de persuadir al Reino Unido de que se aviniera a negociar para encontrar una solución definitiva a la disputa de soberanía. Una idea que surgió en el curso de 1975 fue la posibilidad de un condominio o administración conjunta idea que, si bien circuló en medios oficiales británicos y fue vista con interés por el gobierno argentino, no prosperó en la mesa de negociaciones.

En 1976 se llegó a una situación de tensión bilateral, alimentada por distintos actos unilaterales británicos en el área de la disputa. A fines de ese año, la Asamblea

una actitud evasiva, que se mantuvo durante los encuentros sostenidos en 1973.

Ante esta negativa actitud británica, la República Argentina desarrolló una intensa acción diplomática en el ámbito multilateral, que llevó a la aprobación de la Resolución 3160 (XXVIII) de la Asamblea General de las Naciones Unidas en diciembre de 1973, con una muy amplia mayoría de votos a favor y sin votos en contra, la cual reconocía "los continuos esfuerzos realizados por el gobierno argentino" y declaraba "la necesidad de que se aceleren las negociaciones previstas en la Resolución 2065 (XX) [...] para arribar a una solución pacífica de la disputa de soberanía existente" entre ambos gobiernos sobre las Islas Malvinas.

A partir de la firme actitud argentina y la visión ampliamente mayoritaria de la comunidad internacional, ambos gobiernos ensayaron en los años sucesivos algunas alternativas para reencauzar la negociación. Así ocurrió con la propuesta británica de junio de 1974 tendiente a establecer un condominio anglo-argentino en las Islas Malvinas como paso previo a una solución final a la disputa de soberanía. Esta idea fue recibida con interés por el gobierno argentino, que seguidamente presentó una propuesta de administración conjunta, la cual tomaba los principales elementos de la formulación británica y la completaba con otros que no habían sido contemplados en

Malvinas y la compañía Líneas Aéreas del Estado prestaba un servicio aéreo entre aquéllas y el territorio continental argentino. En coincidencia con la inauguración del aeródromo construido por la Argentina, en noviembre de 1972, se llevó a cabo en Malvinas una nueva ronda de conversaciones especiales sobre comunicaciones, en la que se trataron temas como el otorgamiento de becas a los isleños para estudiar en el territorio continental, el envío de maestras de español a las islas, el establecimiento de comunicaciones postales, telegráficas y telefónicas, el turismo, las visitas auspiciadas y el intercambio cultural, el incremento del intercambio comercial y el sistema bancario, entre otros.

La República Argentina hizo un gran esfuerzo para facilitar las comunicaciones con las Islas Malvinas, el cual fue reconocido por el Reino Unido y aprovechado por los habitantes de las islas para mejorar la situación de aislamiento en la que se encontraban. Pero no por abocarse al establecimiento de las comunicaciones, el gobierno argentino dejó de lado su objetivo principal en las negociaciones, es decir la recuperación del ejercicio de la soberanía. Así lo había afirmado y reiterado en el curso de las conversaciones especiales y, llegado el punto de avance alcanzado a fines de 1972, insistió en que la siguiente ronda incluyese la cuestión de la soberanía. Frente a este requerimiento, el gobierno británico adoptó

El acuerdo de 1971 - Declaración Conjunta entre Argentina y el Reino Unido comprendía un conjunto de medidas prácticas, que a partir de ese momento ambos gobiernos comenzaron a implementar para facilitar el movimiento de personas y bienes entre el territorio continental argentino y las Islas Malvinas, en ambas direcciones, con el fin de promover el establecimiento de vínculos culturales, sociales y económicos. Los acuerdos alcanzados fueron comunicados al Secretario General de las Naciones Unidas, señalándose que las medidas adoptadas por los dos gobiernos tenían en cuenta los intereses de la población de las Islas Malvinas, de conformidad con la Resolución 2065(XX), y estaban dirigidas a contribuir a los esfuerzos que ambos continuarían realizando para llegar a una solución amistosa y definitiva de la disputa sobre soberanía. Estos acuerdos representaban una etapa del proceso hacia la solución final de la controversia.

Para la puesta en práctica de las medidas acordadas en 1971, se mantuvieron consultas regulares en el marco de una Comisión Consultiva Especial constituida en Buenos Aires, al tiempo que un equipo de la Fuerza Aérea Argentina llevaba a cabo la construcción de un aeródromo provisorio en las cercanías de la capital de las Islas

soberanía. Estas "conversaciones especiales" se desarrollaron a lo largo de 1970 y tuvieron como resultado concreto la Declaración Conjunta sobre comunicaciones entre las Islas Malvinas y el territorio continental argentino del 1° de julio de 1971, acordada en Buenos Aires por intercambio de notas reversales, bajo una fórmula que preservaba las posiciones de cada parte en materia de soberanía:

"a) Si bien subsiste divergencia entre los dos Gobiernos en cuanto a las circunstancias que deberían existir para una solución definitiva de la disputa acerca de la soberanía sobre las Islas Malvinas, nada de lo contenido en la Declaración Conjunta antes citada, y aprobada por nuestros dos Gobiernos en el día de la fecha, podrá ser interpretada como: i) Una renuncia por cualquiera de los dos Gobiernos a derecho alguno de soberanía territorial sobre las Islas Malvinas; ii) Un reconocimiento o apoyo de la posición del otro Gobierno acerca de la soberanía territorial sobre las Islas Malvinas. b) Ningún acto o actividad que se lleve a cabo como consecuencia de haber sido puesta en ejecución la Declaración Conjunta antes mencionada y mientras ella esté en ejecución podrá constituir fundamento para afirmar, apoyar o denegar, la posición de cualquiera de los dos Gobiernos acerca de la soberanía territorial sobre las islas Malvinas"¹.

¹ (Notas intercambiadas por el Canciller argentino, Luis María de Pablo Pardo, y Encargado de Negocios británico, Theophilus Peters, 5 de agosto de 1971).

sobre la soberanía, teniendo debidamente en cuenta los intereses de la población de las Islas" y que los dos gobiernos "se proponen realizar rápidos progresos con medidas prácticas para promover la libertad de comunicación y movimiento entre el territorio continental y las Islas".

El gobierno argentino aprobó el texto acordado en la mesa de negociaciones y comunicó al Reino Unido que estaba listo para firmarlo, quedando a la espera de la decisión del gobierno británico para proceder a su suscripción. Los Secretarios de Estado responsables del tema en el gabinete británico también aprobaron el texto negociado. En ese momento, cuando existían expectativas ciertas de firmar el Memorándum de Entendimiento, filtraciones de la negociación en la prensa británica y sus repercusiones en la política interna, hicieron que el gabinete demorara la decisión final. Se generó así una oposición al acuerdo en el Parlamento y en los medios británicos, lo cual en definitiva hizo que el Reino Unido abandonara el proyecto a fines de 1968.

Ello tuvo como consecuencia que las negociaciones sobre soberanía quedaran virtualmente interrumpidas a partir de 1969. Se buscó entonces un nuevo enfoque, centrado en lograr un entendimiento sobre medidas prácticas de comunicaciones, y haciendo, al mismo tiempo, una reserva recíproca sobre las respectivas posiciones en materia de

mejoramiento de las comunicaciones entre las islas y el territorio continental argentino, con vistas a un futuro acuerdo sobre soberanía. Por primera vez el Reino Unido manifestaba su disposición a acordar una "transferencia de soberanía".

En el curso de 1967 se pasó a una etapa de conversaciones informales permanentes, que permitían mantener el ritmo negociador sin limitarse a las ruedas formales. En esta etapa surgieron los primeros proyectos de acuerdo que buscaban una solución a la disputa, tocando los temas de soberanía y comunicaciones. En septiembre de ese año, los Cancilleres de los dos países se reunieron en Nueva York, aprovechando la presencia de ambos para el plenario de la Asamblea General de las Naciones Unidas, práctica que se repetiría en varias oportunidades durante los años subsiguientes. A partir de estas conversaciones, diplomáticos de ambos países fueron avanzando hacia la redacción de un documento que reflejara el grado de acuerdo alcanzado. A propuesta de la parte británica, este documento tomó la forma de un Memorándum de Entendimiento, cuyo texto quedó consensuado por ambos equipos negociadores en agosto de 1968, para ser luego elevado a aprobación final de los respectivos gobiernos.

Entre sus puntos principales el Memorándum de Entendimiento consignaba que "el objetivo común es solucionar definitivamente y en forma amistosa la disputa

Como resultado de esas conversaciones, los dos ministros coincidieron en proseguir sin demora las negociaciones recomendadas en la citada resolución por la vía diplomática o por aquellos medios que puedan acordarse a fin de encontrar una solución pacífica al problema e impedir que la cuestión llegue a afectar las excelentes relaciones que vinculan a la Argentina y al Reino Unido. Ambos Ministros acordaron transmitir esta decisión al Secretario General de las Naciones Unidas.

La primera rueda de negociaciones tuvo lugar en julio de 1966 en Londres y fue evaluada por la Cancillería argentina como muy positiva, puesto que la Delegación británica no había dejado lugar a dudas de que el Reino Unido estaba dispuesto a negociar, sin imponer condiciones previas. Era la primera vez desde 1833 que Gran Bretaña se había sentado a la mesa de negociaciones, y había mostrado una predisposición favorable a la resolución de la disputa. Desde esta etapa inicial del proceso negociador, la Argentina reclamó la restitución de la soberanía de los territorios bajo controversia, comprometiéndose a respetar los intereses y el modo de vida de los habitantes de las islas, según el mandato de la Resolución 2065 (XX).

Una segunda rueda se desarrolló entre noviembre y diciembre del mismo año, también en Londres, ocasión en la que la parte británica propuso avanzar hacia el

2. PERÍODO 1966-1982

En el marco del proceso de descolonización de las Naciones Unidas y luego de la adopción por la Asamblea General de la Resolución 2065 (XX) se inició un proceso de negociaciones bilaterales que se extendió hasta 1982. Durante ese período, ambos países analizaron varias hipótesis de solución de la disputa, no pudiendo arribar a un acuerdo.

Tras la acción argentina iniciada en 1964 en el marco de las Naciones Unidas, el gobierno nacional invitó formalmente al del Reino Unido a iniciar las negociaciones recomendadas por la comunidad internacional para la solución de la disputa de soberanía. El gobierno británico modificó su posición y por primera vez se avino a llevar a cabo negociaciones bilaterales. Éstas recibieron su primer impulso a través de los respectivos Cancilleres, reunidos en Buenos Aires a principios de 1966. En efecto, la visita de Michael Stewart en enero de 1966, la primera de un Secretario de Asuntos Extranjeros británico a la Argentina, permitió que se mantuvieran los contactos iniciales a nivel ministerial sobre la Cuestión de las Islas Malvinas, tema que formó parte de la agenda de reuniones con el Canciller Zavala Ortiz, con el objetivo de entablar negociaciones.

objetivos de la Carta de las Naciones Unidas y de la Resolución 1514 (XV) de la Asamblea General, así como los intereses de la población de las Islas Malvinas".

Esta invitación de las Naciones Unidas a la Argentina y al Reino Unido a llevar a cabo negociaciones sobre soberanía, teniendo en cuenta los intereses de la población de las Islas Malvinas, fue renovada posteriormente por otras Resoluciones de la Asamblea General y del Comité Especial, como se verá más adelante. De este modo, la comunidad internacional al reconocer la existencia de una disputa de soberanía relativa a la Cuestión de las Islas Malvinas, al especificar su carácter bilateral entre la Argentina y el Reino Unido y al establecer que debe ser resuelta por la vía pacífica de la negociación entre las partes, haciendo referencia expresa a los intereses -y no a los deseos de los habitantes de las islas- excluye la aplicación del principio de autodeterminación. Ello debido a que la especificidad de la Cuestión de las Islas Malvinas reside en que el Reino Unido ocupó las Islas por la fuerza en 1833, expulsó a la población allí establecida y no permitió su retorno, vulnerando la integridad territorial argentina. Queda descartada entonces la posibilidad de aplicación del principio de autodeterminación, pues su ejercicio por parte de los habitantes de las islas, causaría el “quebrantamiento de la unidad nacional y la integridad territorial” de la Argentina.

No obstante la oposición británica, la Argentina logró participar en el debate del Subcomité III del Comité Especial. En septiembre de 1964, el Delegado argentino, José María Ruda, pronunció un alegato en el que se exponían los fundamentos históricos y jurídicos del reclamo de soberanía argentino.

El "alegato Ruda" constituyó un hito histórico en el desarrollo de la disputa de soberanía por las Islas Malvinas, Georgias del Sur y Sandwich del Sur, en tanto fue la primera presentación orgánica de la misma ante las Naciones Unidas, que tomó nota de su existencia y recomendó a los gobiernos de la Argentina y del Reino Unido iniciar negociaciones bilaterales a fin de encontrarle una solución pacífica.

En efecto, siguiendo las sucesivas recomendaciones del Subcomité III y del Comité Especial, la Asamblea General aprobó el 16 de diciembre de 1965 la Resolución 2065 (XX), en la cual, "Tomando nota de la existencia de una disputa entre los Gobiernos de la Argentina y del Reino Unido de Gran Bretaña e Irlanda del Norte acerca de la soberanía sobre dichas Islas, invita a los Gobiernos de la Argentina y del Reino Unido de Gran Bretaña e Irlanda del Norte a proseguir sin demora las negociaciones recomendadas por el Comité Especial [...] a fin de encontrar una solución pacífica al problema, teniendo debidamente en cuenta las disposiciones y los

integridad territorial. Esta Resolución establece en su párrafo sexto que “todo intento encaminado a quebrar total o parcialmente la unidad nacional y la integridad territorial de un país es incompatible con los propósitos y principios de la Carta de las Naciones Unidas”. Esta limitación impuesta al principio de autodeterminación implica que éste cede ante el respeto a la integridad territorial de los Estados.

En esta etapa del desarrollo de la Cuestión de las Islas Malvinas en la ONU, iniciada en 1945 y que se extendió hasta mediados de la década de 1960, la característica constante fue la formulación de afirmaciones y reservas de los derechos argentinos. Con la inclusión del tema en el proceso de descolonización comenzó una nueva etapa. En marzo de 1964, la Secretaría elaboró un documento de trabajo, que presentó ante el Comité Especial de Descolonización, conteniendo información sobre los territorios a los que era aplicable la Resolución 1514 (XV). Ante la inclusión de las Islas Malvinas en el documento mencionado, la Misión argentina ante Naciones Unidas reaccionó haciendo notar la omisión de datos históricos y aspectos jurídicos que “resta luz a los derechos de la República Argentina” y solicitando intervenir en los debates del Subcomité III, dedicado a los pequeños territorios, en ocasión del examen de la situación de las islas.

cualquier otra Potencia pudiera realizar en las Islas Georgias del Sur y Sandwich del Sur, así como en las demás islas antárticas y tierras polares continentales situadas dentro del Sector Antártico argentino.

En 1955, la República Argentina reiteró la afirmación de sus derechos y negó los alegados del Reino Unido, cuando éste declaró estar dispuesto a aceptar la competencia de la Corte Internacional de Justicia con relación a las por él denominadas “dependencias de las Islas Malvinas”. Al responder las declaraciones formuladas por el delegado británico en la Cuarta Comisión en cuanto a la aceptación de la jurisdicción de la Corte Internacional de Justicia por parte del Reino Unido, la Delegación argentina respondió que no existía tal relación de dependencia y recalcó que aún en el caso de que ella existiera, la misma no podría ser invocada por el Reino Unido porque las Islas Malvinas eran argentinas.

El 14 de diciembre de 1960, la Asamblea General de las Naciones Unidas aprobó la Resolución 1514 (XV) “Declaración sobre la concesión de la independencia a los países y pueblos coloniales”, que proclamó “la necesidad de poner fin, rápida e incondicionalmente, al colonialismo en todas sus formas y manifestaciones”, consagrando dos principios fundamentales que debían guiar el proceso de descolonización: el de autodeterminación y el de

a/o sobre territorios pertenecientes a la Argentina ya sea que ellos estén sujetos a reclamo o controversia o estén en posesión de otros Estados”.

Al año siguiente, durante el primer período de sesiones de la Asamblea General, las Potencias administradoras presentaron una lista de territorios no autónomos que quedarían comprendidos dentro del Capítulo XI de la Carta, la cual establece en su artículo 73 inciso e) la obligación de dichas Potencias de transmitir al Secretario General información referente a los mismos. El Reino Unido inscribió a las Islas Malvinas en la lista, sobre cuya base la Asamblea General preparó la Resolución 66 (I), aprobada el 14 de diciembre de 1946. Al figurar las Islas Malvinas en esta Resolución, la Delegación argentina formuló una nueva reserva de sus derechos de soberanía, actitud que se repitió en adelante cada vez que la Cuarta Comisión de la Asamblea General procedía a analizar la información transmitida por el Reino Unido sobre dicho territorio.

Al tratarse el tema en el segundo período de sesiones de la Asamblea General, la Delegación argentina reiteró su reserva, precisando que las informaciones transmitidas por el gobierno del Reino Unido acerca de las Islas Malvinas en virtud del artículo 73 no disminuían ni afectaban los títulos de la República Argentina a las citadas islas y que tampoco reconocía los actos que

LAS ISLAS MALVINAS DE 1945 A 2012

1. PERÍODO 1945-1965

La llamada "Cuestión de las Islas Malvinas", entendida como la disputa de soberanía entre la Argentina y el Reino Unido por las Islas Malvinas, Georgias del Sur, Sandwich del Sur y los espacios marítimos circundantes, no sólo estuvo presente en la Organización de las Naciones Unidas desde el inicio de su labor, sino que se manifestó incluso durante su proceso de creación, cuando, al finalizar la Segunda Guerra Mundial, se llevó a cabo la Conferencia de San Francisco sobre Organización Internacional.

Allí, en mayo de 1945, al debatirse las funciones que tendría la Asamblea General de la Organización que estaba por crearse, el Comité 4 de la Comisión II trató la cuestión de los territorios no autónomos y el sistema de fideicomisos al cual serían sometidos. A fin de evitar que su aplicación se extendiera a los territorios sobre los cuales la Argentina reivindicaba derechos y que se encontraban bajo controversia de soberanía, la Delegación nacional formuló una reserva de derechos, recogida por el Informe del relator, señalando que la República no aceptaría en ningún caso que este sistema fuese “aplicado

además, cuando tuvo lugar una ampliación de la controversia a otros territorios insulares del Atlántico Sur y antárticos, sobre los que la Argentina, el Reino Unido y en algunos casos terceros países comenzaban a desarrollar distintas actividades.

En 1908, Gran Bretaña anexó dichos territorios (las Islas Georgias del Sur, Orcadas del Sur, Shetland del Sur y Sandwich del Sur, así como el territorio antártico denominado por los británicos Tierra de Graham) como "dependencias de la colonia" de las Islas Malvinas. En distintas oportunidades, la Argentina extendió sus protestas a tales territorios. Con la entrada en vigor del Tratado Antártico en 1960, la controversia de soberanía sobre las Orcadas del Sur, las Shetland del Sur y la parte pertinente del territorio antártico quedó cubierta bajo el artículo cuarto de dicho tratado. Los otros territorios, es decir las Georgias del Sur y las Sandwich del Sur, continúan hasta el presente conformando junto a las Malvinas el espacio geográfico de la disputa de soberanía con el Reino Unido conocida como la "Cuestión de las Islas Malvinas"

noticias de lo ocurrido en las Islas Malvinas, el gobierno argentino pidió explicaciones al Encargado de Negocios británico, que no estaba al tanto de la acción de los buques de su país.

El 22 de enero, el Ministro de Relaciones Exteriores presentó una protesta ante el funcionario británico, que fue renovada y ampliada en reiteradas oportunidades por el representante argentino en Londres. Las presentaciones argentinas tropezaron con respuestas negativas de parte del gobierno del Reino Unido.

La cuestión quedó pendiente y así lo reconoció el Secretario de Asuntos Extranjeros británico en 1849. Por el lado argentino continuó planteándose a distintos niveles del gobierno y fue objeto de debates en el Congreso de la Nación. En 1884, ante la falta de respuesta a las protestas, la Argentina propuso llevar el tema a un arbitraje internacional, lo cual también fue rechazado sin dar razones por el Reino Unido.

Durante la primera mitad del siglo XX, los sucesivos gobiernos argentinos fueron generalizando la práctica de presentar protestas ante el Reino Unido y realizar las presentaciones y reservas ante los organismos multilaterales correspondientes, cada vez que tenían conocimiento de actos unilaterales británicos por los que se desconocía la soberanía argentina. Fue en este período,

A fines de 1831 un buque de guerra de los Estados Unidos arrasó Puerto Soledad en represalia por la captura de buques loberos de esa nacionalidad que habían sido hallados en infracción a la legislación de pesca por las autoridades argentinas. El gobierno argentino inició de inmediato las gestiones para obtener reparación de los Estados Unidos y a la vez envió una goleta de la Armada para restablecer el orden en las islas, que había sido quebrado por la irrupción de la nave estadounidense.

Cuando el orden en Puerto Soledad había sido restaurado, el 3 de enero de 1833 se presentó una corbeta de la Marina Real británica que, apoyada por otro buque de guerra que se encontraba en las cercanías, amenazó con el uso de fuerza superior y exigió la rendición y entrega de la plaza. Tras la expulsión de las autoridades argentinas, el comandante de la nave británica dejó a uno de los pobladores de Puerto Soledad a cargo del pabellón y zarpó de regreso a su base. En 1834 el gobierno inglés asignaría a un oficial de la Armada para que permaneciera en las islas y recién en 1841 tomaría la decisión de "colonizar" las Malvinas, nombrando un "gobernador".

El acto de fuerza de 1833, llevado a cabo en tiempo de paz, sin que mediara comunicación ni declaración previa alguna de parte de un gobierno amigo de la República Argentina, fue inmediatamente rechazado y protestado. El 16 de enero de 1833, al llegar a Buenos Aires las primeras

entre ellos estadounidenses y británicos, que recalaban en las islas en el desarrollo de sus faenas. La noticia fue publicada en medios de los Estados Unidos y del Reino Unido, sin que recibiera comentario oficial alguno en esos países. Tampoco manifestó Gran Bretaña pretensión alguna a las Islas Malvinas en el proceso de reconocimiento del Estado argentino, que culminó con la firma del Tratado de Amistad, Comercio y Navegación de 1825.

Durante la década de 1820 los gobiernos argentinos realizaron diversos actos demostrativos de su soberanía sobre las Islas Malvinas, incluyendo la designación de gobernadores, la legislación sobre recursos pesqueros y el otorgamiento de concesiones territoriales. En este marco se fue desarrollando Puerto Soledad, cuyos habitantes se ocupaban de la cría de ganado, la caza de lobos marinos y la prestación de servicios a los buques que tocaban puerto.

El 10 de junio de 1829 el gobierno argentino promulgó un decreto creando la Comandancia Política y Militar de las Malvinas. Después de haber mantenido silencio por más de medio siglo en el curso del cual se habían sucedido sin oposición administraciones españolas y argentinas en las islas Malvinas, en noviembre de 1829 el Reino Unido protestó dicho decreto, en el marco de un renacimiento de su interés estratégico en el Atlántico Sur.

continuaron ejerciendo su jurisdicción y control sobre la totalidad del archipiélago.

En 1790, con la firma del tratado de San Lorenzo de El Escorial, Gran Bretaña se comprometió a no formar ningún establecimiento en las costas tanto orientales como occidentales de América Meridional ni en las islas adyacentes ya ocupadas por España, cuál era el caso de las Malvinas.

La sucesión de gobernadores españoles en las Islas Malvinas, que llegaron a un total de treinta y dos, fue continua hasta el año 1811, en que la guarnición de Puerto Soledad fue requerida desde Montevideo para la defensa de la monarquía con motivo de la recién desatada Guerra de la Independencia. En el marco de este conflicto, los primeros gobiernos patrios de las Provincias Unidas tuvieron en cuenta en diversos actos administrativos a las Malvinas, a las que consideraron parte integrante de su territorio, heredado de España por sucesión de Estados según el *uti possidetis juris* de 1810.

En 1820, a pesar de las luchas internas que enfrentaba el Estado argentino, el Coronel de la Marina argentina David Jewett tomó posesión de su cargo en las Islas Malvinas en nombre de las Provincias Unidas del Río de la Plata. Ello fue efectuado en un acto público en Puerto Soledad al que asistieron loberos y balleneros de varias nacionalidades,

Malvinas un gobernador español residente en ellas, dependiente de Buenos Aires.

Al año siguiente de la instalación francesa, una expedición británica llegó clandestinamente al archipiélago y, como seguimiento de ella, en 1766 marinos ingleses levantaron un fuerte en un lugar que llamaron "Port Egmont", en una isla situada al oeste de la Gran Malvina. Pese al secreto con que el gobierno del Reino Unido llevó esto a cabo, España tuvo conocimiento de ello y protestó insistentemente, exponiendo sus derechos.

Como no obtuvo una respuesta aceptable, buscó el establecimiento intruso y cuando dio con él, en 1770, expulsó por la fuerza a sus ocupantes. Con motivo de esta acción se estuvo a punto de ir a la guerra, la cual fue evitada con un acuerdo bilateral firmado en 1771. Este acuerdo constaba de una Declaración por la que España restituía a los británicos "Port Egmont" para salvar el honor del Rey británico, haciendo reserva expresa de su soberanía sobre la totalidad de las Islas Malvinas, y una Aceptación de la Declaración en la que Gran Bretaña guardaba silencio acerca de la reserva de derechos española. Como parte del acuerdo se convino verbalmente que los ingleses se retirarían de "Port Egmont" posteriormente, lo cual ocurrió en 1774. Desde entonces las autoridades españolas con asiento en Puerto Soledad

austral de América, con sus costas, mares e islas, quedó indiscutiblemente preservada bajo la soberanía española a través de los diversos tratados suscritos en este período, como el Tratado "Americano" de 1670, entre España e Inglaterra.

La Paz de Utrecht, firmada en 1713, aseguró la integridad de las posesiones de España en América del Sur y confirmó su exclusividad de navegación en el Atlántico Sur. Inglaterra aceptó dichas cláusulas como signataria de los acuerdos de Utrecht y de tratados posteriores del siglo XVIII que lo ratificaban. No obstante, hacia mediados de ese siglo, las Islas Malvinas comenzaron a ser objeto del interés de Gran Bretaña y Francia, que aspiraban a contar con un establecimiento estratégicamente ubicado frente al estrecho de Magallanes.

En 1749, España tomó conocimiento de un proyecto británico para establecerse en las Islas Malvinas y protestó firmemente ante el gobierno del Reino Unido, que, en consecuencia, desistió de llevarlo a cabo. Más adelante, cuando en 1764 Francia formó el establecimiento de "Port Louis" en la Isla Soledad, España se opuso y obtuvo el reconocimiento de Francia de su derecho a las islas. El gobierno francés ordenó la evacuación y entrega del establecimiento a las autoridades españolas. Esta entrega se concretó en 1767 y desde entonces hubo en las

INTRODUCCIÓN

Las Islas Malvinas formaron parte del área bajo jurisdicción de España desde la entrada en vigor de los primeros instrumentos internacionales que delimitaron el "Nuevo Mundo" poco después del descubrimiento de 1492. Las Bulas Pontificias y el Tratado de Tordesillas de 1494 constituyen los primeros instrumentos que receptan títulos de España de acuerdo con el derecho internacional de la época.

Desde principios del siglo XVI y durante la mayor parte del mismo, sólo navegantes al servicio de España transitaron las rutas marítimas a lo largo de la costa sudamericana, avanzando hacia el sur en busca del paso interoceánico. En este avance se produjo el descubrimiento de las Islas Malvinas por integrantes de la expedición de Magallanes en el año 1520. A partir de ese momento fueron registradas en la cartografía europea con diversos nombres y quedaron dentro de los espacios bajo control efectivo de las autoridades españolas.

En el curso del siglo XVII las Islas Malvinas fueron avistadas por navegantes de otras naciones que se aventuraban en los dominios españoles a riesgo de la reacción y las protestas que España efectuaba cuando tenía noticias de tales expediciones. Pero toda la región

Índice

INTRODUCCIÓN	6
LAS ISLAS MALVINAS DE 1945 A 2012.....	14
1. PERÍODO 1945-1965	14
2. PERÍODO 1966-1982.....	20
3. PERÍODO 1982-1989.....	32
4. PERÍODO 1989-2012.....	35
LA POSTURA ARGENTINA.....	38

La cuestión de las Islas Malvinas en la Organización de las Naciones Unidas

104 p; 20 x 15 cm.

1. Argentina – Relaciones con Gran Bretaña
2. Malvinas (Islas, Argentina) – Historia
3. Relaciones Exteriores
4. Soberanía – Malvinas (Islas, Argentina).

Traductor: Laith Alqatami

Compilador: Dana Ammous

Imprenta: Turbo Design

Edición: 2015

REPRESENTACIÓN DE LA REPÚBLICA
ARGENTINA ANTE EL ESTADO DE PALESTINA

**LA CUESTIÓN DE LAS ISLAS MALVINAS EN LA
ORGANIZACIÓN DE LAS NACIONES UNIDAS**



REPRESENTACIÓN DE LA REPÚBLICA ARGENTINA ANTE EL ESTADO DE PALESTINA

Jefe de Misión: Eduardo Lionel Demayo

Consejero de Embajada: Rodrigo Lopez Gadano

Attachée: María Fernanda Tognon

LA CUESTIÓN DE LAS ISLAS
MALVINAS EN LA ORGANIZACIÓN
DE LAS NACIONES UNIDAS

